محضر الجلسة 367

التاريخ: الاثنين 20 شوال 1424 (2003/12/16)
الرئاسة: السيد عبد الرحمان لبداك الخليفة الثاني لرئيس المجلس والسيد أحمد القادري الخليفة الأول للسيد الرئيس.
التوقيت: ثلاث ساعات وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة إلا عشر دقائق بعد الزوال.
جدول الأعمال:
- استكمال المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية برسم سنة 2004.
- رد السيد وزير المالية والخوصصة
- التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

السيد عبد الرحمان لبداك رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن والصلاة والسلام على خير المرسلين

نعلن عن افتتاح الجلسة المسائية المخصصة لاستكمال المناقشة العامة لتدخل بقية الفرق والمنظمات ثم رد السيد وزير المالية والخوصصة ثم أخيرا التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2004.

نبدأ بمداخلة فريق العهد الديمقراطي في شخص السيد الرئيس محمد بلحسان، 25 دقيقة المخصصة.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الأنبياء المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد الديمقراطي في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2004 لأعرض بعض ملاحظات وآراء الفريق حول هذا المشروع الذي جاء في ظرفية دولية وداخلية خاصة.

على المستوى الدولي، يأتي المشروع في ظل مناخ دولي يطبعه عدم استقرار الوضع الجيو - سياسي خاصة بعد الحرب على العراق، إضافة إلى ظروف اقتصادية غير ملائمة للاقتصاد الوطني، كتنامي ظاهرة العولمة بوتيرة سريعة، واتجاه الاتحاد الأوروبي نحو التوسع، مما سيكون له آثار على المستوى الماكرو - اقتصادي وعلى الاستثمارات الخارجية المباشرة، في غياب سياسة أوروبية أكثر طموحا اتجاه المغرب.

أما على المستوى الداخلي فقد جاء مشروع القانون المالي في ظرفية حافلة بمنجزات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، حيث قامت بلادنا خلال هذه السنة بمجهودات مضاعفة في سبيل ترسيخ حقوق الإنسان وتجاوز مخلفات الماضي من خلال مصادقة جلالة الملك محمد السادس نصره الله على هيأة الإنصاف والمصالحة وإعلانه حفظها الله عن التعديلات الجوهرية في إنصاف المرأة من خلال مدونة الأسرة، التي تضمنت إجراءات وتدابير ستمكن من النهوض بشؤون الأسرة التي تشكل النواة الصلبة للمجتمع المغربي، وكذا ما عرفته من استحقاقات انتخابية زكت مناخ الشفافية والنزاهة إضافة إلى ما بذل من مجهودات جبارة على طريق إرساء دعائم دولة الحق والقانون، من خلال الإجراءات والقوانين التي صادق عليها البرلمان، والرامية إلى تطوير العمل الإداري وتخليق الحياة العامة وتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لمساهمة المؤسسات المنتخبة في تدبير الشأن العام وتحقيق متطلبات التنمية المحلية والجهوية.

السيد الرئيس، إن التطورات الأخيرة التي عرفها ملف وحدتنا الترابية قد أعطت الدليل مرة أخرى على مدى الروابط التي تربط العرش بالشعب، ومدى الانصهار الملكي والشعبي والحكومي في هذه المعركة، كل المغاربة ضد كل من سولت له نفسه المس بالوحدة الترابية للمغرب، وإننا في فريق العهد الديمقراطي إذ نجدد العهد وراء النهج الملكي السديد في معالجة هذا الملف، لنؤكد على أننا ملتزمون بمواصلة الجهود من أجل حماية وصيانة وحدتنا الترابية اعتمادا على الشرعية الدولية وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي، فقد تميزت هذه السنة بتحسن ملحوظ للإنتاج الفلاحي وإنعاش بعض القطاعات غير الفلاحية، لكن في مقابل ذلك سجل تفاقم في لعجز نتيجة تقلص صادرات المنتجات البحرية، وتراجع في بعض القطاعات الحيوية بالنسبة للاقتصاد المغربي خصوصا القطاع السياحي الذي عرف تقلصا ملحوظا، وهو ما يطرح بعض التساؤلات حول رهان الاستراتيجية السياحية

الوطنية التي تطمح إلى رفع تحدي 10 ملايين سائح في أفق سنة 2010.

السيد الرئيس،

بالنسبة لمضامين مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا، نسجل بارتياح حديث السيد الوزير عن نمو القطاعات غير الفلاحية، وبصفة خاصة قطاعات الأشغال العمومية البناء والطاقة، الشيء قد يؤدي إلى تحقيق استقلالية نسبية لنمو الناتج الداخلي الإجمالي عن تقلبات المحصول الفلاحي.

أما بالنسبة للافتراضات والتوقعات التي بني على أساسها مشروع القانون المالي، فلا يمكنها أن تتيح دعم المجهود الاستثماري والرفع من النمو الاقتصادي، فمعدل النمو الذي يتطلع إليه الشروع 3٪ عرف تراجعا ملحوظا مقارنة بالنسبة للسنة الماضية، ولا يمكن أن يستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني، كما أنه يبقى رهينا بمجموعة من العوامل الداخلية كالتساقطات المطرية، بحيث بني على فرضية سنة فلاحية فوق المتوسط، وعوامل خارجية كتطور وتحسن الوضع الاقتصادي والعالمي، وهي عوامل غير ثابتة وغير مضمونة.

كما أن الاستثمارات المتوقعة تبقى جد متواضعة، فقد سجل الغلاف المالي المرصود للاستثمارات العمومية الذي لا يتجاوز 19,2٪ مليار تراجعا ملحوظا مقارنة بالسنة الماضية، على خلاف نفقات التسيير التي عرفت زيادة بنسبة 3,37٪، وهو ما يزيد من حدة الاختلال البنيوي للميزانية العامة للدولة، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن النفقات تزداد سنة بعد أخرى، ولا تخضع لضوابط الترشيد والرقابة، بينما تعرف المداخيل انكماشا متواصلا نظرا لتقلص عائدات الخوصصة، والمداخيل الجمركية نتيجة التزامات المغرب الدولية، وهو ما يفرض على الحكومة إعادة التفكير في الحلول الكفيلة بحل هذه المعضلة، والبحث عن موارد جديدة للميزانية في الضرائب، بل يجب توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة عن طريق محاربة التهرب والتملص الضريبيين.

السيد الرئيس،

إن القراءة الأولية لمشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا، تبين أنه ينخرط في سياق الاستمرارية الخاصة لقوانين المالية السابقة، بحيث يشكل هاجس البحث عن التوازنات الكبرى ضمن تقليد موازين أولوية الأولويات في سياسة الميزانية، بل وحتى في أسياسة الاقتصادية للدولة، فبنية الميزانية أصبحت نمطية تكاد تعيد نفسها كل سنة، بحيث تستهلك نفقات التسيير ما يقارب 60٪ من الميزانية العامة للدولة.

واسترجاع الديون يستهلك ما يقارب 30٪، في حين لا تتجاوز النسبة المخصصة للاستثمار العمومي سدس الميزانية العامة، وهي نسبة ضعيفة ستؤثر سلبا على المجهود الاستثماري العمومي والخاص.

وكما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، فإن الاستثمار يشكل المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصدر الأساسي لخلق الثروات وفرص الشغل، لهذا فإننا في فريق العهد الديمقراطي ندعو إلى ضرورة إنعاش القطاع الخاص من أجل تمكينه من القيام بدوره الكامل في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهذا لن يتم إلا من خلال إصلاح قطاع مؤسسات الاقتراض، وكذا المجهود الذاتي للمقاولات لتكييفها مع المتغيرات التي يعرفها المناخ الوطني والدولي La mise à niveau، خصوصا مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق ابتداء من مارس 2000، ومع بوادر إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث منطقة للتبادل الحر.

كما ندعو إلى إلغاء كل ما يعترض الاستثمار من حواجز وعوائق إدارية وبيروقراطية عن طريق تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وما إنشاء المجالس الجهوية للاستثمار إلا خطوة على الطريق الصحيح، لكن المجهودات التي بذلتها وتبذلها هذه المجالس تبقى غير كافية.

وعموما فتأهيل المقاولة المغربية لا يمكن أن يتم إلا عبر تأهيل المجتمع المغربي بإدارته وقضائه وتعليمه وسائر مؤسساته.

السيد الرئيس، إننا في فريق العهد الديمقراطي نثمن بعض المكتسبات المالية التي تحققت خلال السنة الماضية كتقليص المديونية الخارجية إلى حوالي 13 مليار دولار، لكننا نلاحظ في المقابل أن المديونية الداخلية عرفت ارتفاعا ملحوظا، وهو ما سيشكل ضغطا كبرا على ميزانية الدولة، وخصوصا بالنسبة للتجهيز والاستثمار، وإننا إذ نطالب بالمزيد من الدعم للمجهود الاستثماري للدولة والقطاع الخاص، فإننا نشيد بالسياسة التشاركية التي تنهجها الحكومة مجموعة من القطاعات التي أصبحت تلعب دورا واعدا في التنمية الاقتصادية كالسياحة والصيد البحري والصناعة

التقليدية وتكنولوجيا الإعلام، لكننا مع ذلك نتساءل عن أسباب عدم الشروع في تنفيذ - برامج Les contrats programmes بالنسبة لبعض القطاعات إلى حدود هذه اللحظة.

السيد الرئيس،

لقد كان الجميع ينتظر أن تأتي الحكومة من خلال هذا المشروع باستراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية بناء على المرتكزات الأساسية التي جاءت في التصريح الحكومي لتصحيح الاختلالات والفوارق الاجتماعية وتحسين ظروف عيش المواطن المغربي.

وبهذه المناسبة نحيي المجهودات التي تقوم بها مؤسسة محمد الخامس للتضامن في هذا المجال، لكننا نلاحظ أن الاختلالات الجهوية لازالت موجودة، بل تفاقمت في بعض المناطق التي تعيش في عزلة تامة نظرا لضعف البنيات التحتية، خصوصا بالعالم القروي الذي تعرف وثيرة بناء الطرق فيه بطئا شديدا، وكذا برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب الذي يعرف تأخرا في الإنجاز مقارنة بما هو محدد في المخطط الخماسي الذي طاله النسيان، إضافة إلى تفاقم العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن غير اللائق والأمية وضعف العناية الصحية والخدمات العمومية.

وهو ما يدفعنا إلى الحديث عن ضرورة تفعيل الأولويات الأربع التي حددها جلالة الملك في الشغل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق، وكذا تفعيل سياسة القرب التي جاءت في التصريح الحكومي، والتي تتوخى الاقتراب من حاجيات واهتمامات سكان البوادي وهوامش المدن والمراكز الصغرى والمتوسطة، من أجل فك العزلة عن هذه المناطق وجعلها تواكب التنمية التي تعرفها ببلادنا، عبر التركيز على المحاور الأساسية المتمثلة في السكن الاجتماعي وتوفير النقل والاهتمام بالمجال الصحي والتنمية القروية.

السيد الرئيس، لا يمكن أن تفوتنا الفرصة الحديث عن القطاع الفلاحي الذي يبقى كقطاع منتج يوفر سبل العيش لقاعدة عريضة من سكان المغرب، ويعتبر قطاعا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي، وإننا في فريق العهد الديمقراطي نؤكد على دور الدولة الذي يتمثل بالأساس في خلق المحيط الملائم للتنمية وتحديد التوجهات وتدعيم تنفيذها باتخاذ الترتيبات الملائمة وتقوية الاستثمارات في ميادين التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية والبحث العلمي، وهو ما يصعب تحقيقه نظرا للانخفاض الذي عرفته ميزانية الاستثمار لوزارة الفلاحة والتنمية القروية، مما يتناقض والأولوية التي أعطيت للقطاع الفلاحي الذي يلعب دورا رياديا على الصعيد الاقتصادي من خلال مساهمته بنسبة مهمة في الناتج الداخلي الإجمالي إلى جانب مساهمته في لتشغيل والحد من الهجرة القروية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق العهد الديمقراطي نعي تمام الوعي حجم الإكراهات والتحديات التي تواجهها بلادنا سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، ونعتبر أن مشروع هذا القانون المالي رغم كل الصعوبات والمعوقات التي تعترضه التي تعترضه يبقى مشروعا يواكب ما يعرفه المغرب من تطورات في سبيل تحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، الذي يرتكز على الرؤية الملكية للنهوض بمجتمعنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

لذلك فنحن نساند هذا المشروع، نظرا لكونه يتضمن مجموعة من الإجراءات الكفيلة بتدبير الإكراهات وتأهيل الاقتصاد المغربي في مواجهة التحديات الجسيمة التي تنتظر المغرب والاستجابة لتطلعات وانتظارات الشعب المغربي. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس على احترامه الحصة والكل من الحصة المخصصة لكم. والآن ننتقل إلى الفريق الموالي الاشتراكي السيد محمد الخضوري، فليتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إنه لشرف لي أن أتدخل اليوم باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون المالية برسم سنة 2004، ولا يفوتني في بداية تدخلي هذا أن أتقدم بالشكر والتنويه للسيد وزير المالية والخوصصة وكافة الأطر العاملة معه على الفروض المقدمة في هذا الشأن وعلى التقارير والبيانات الدقيقة التي زودونا بها.

وقبل التطرق إلى مضامين هذا المشروع لابد من تناول السياق العام الوطني الذي يندرج ضمنه مشروع قانون المالية لسنة 2004.إن قضيتنا الوطنية، السيد الرئيس السيد الوزير، لازالت تتعرض لشتى أنواع المناورات والسائس لتمرير حلول وطروحات تم

تجاوزها، بدل اللجوء إلى حل سياسي لفض هذا النزاع المفتعل كما جاء على لسان الملك محمد السادس نصره الله في " حوار 5+5 المنعقد مؤخرا بتونس الشقيقة حيث قال جلالته: "..وذلك لإيجاد حل سلمي وتفاوضي وتوافقي ونهائي لها في نطاق الشرعية الدولية، يضمن للمملكة المغربية السيادة والوحدة الوطنية والترابية، ويكفل لسكان المنطقة التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية في إطار الديمقراطية والاستقرار والتنمية المندمجة.." انتهى منطوق صاحب الجلالة.

ونشد على هذه المناسبة لتوجيه تحية إكبار وتقدير لقواتنا المسلحة الملكية ورجال الدرك والأمن والقوات المساعدة على التضحيات التي مافتئوا يقدمونها للدود عن حرمة والدفاع عن حدوده ووحدته، كما نجدد إلحاحنا على ضرورة إطلاق كافة الأسرى المغاربة المحتجزين بمخيمات العار بتندوف دون قيد ولا مساومة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد أبان المجتمع المغربي على إثر أحداث 16 ماي الإرهابية وبإجماع كافة قواه الحية عن وحدته الصارخة لتلك الأعمال الإجرامية التي كانت تستهدف إجهاض المشروع الديمقراطي الحداثي الذي نتطلع جميعا لإرساء لبناته وأسسه.

إن الظروف التي تجتازها بلادنا تتميز بذلك التفاعل الإيجابي مع المبادرة الملكية السامية المتعلقة بمدونة الأسرة وما تضمنته من بنود ومقتضيات تندرج في أفق تثبيت دعائم العدالة والمساواة بين مكونات المجتمع. إنها بحق ثورة ثقافية حضارية هادئة تعزز ولاشك المسار الذي دخلته بلادنا في السنوات الأخيرة تحت قيادة الملك محمد السادس أيده الله.

وينخرط في نفس السياق إجراء آخر برزت معالمه الأولى ضمن أوراش الإصلاح التي دشنتها حكومة التناوب التوافقي برئاسة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، إنه إصلاح الإعلام السمعي البصري بإنهاء احتكار الدولة وفتح المجال لإحداث قنوات منابر تعكس التعددية بكل أبعادها الفكرية والسياسية بعيدا عن النمطية العقيمة والنظرة الأحادية.

غير أننا، السيد الرئيس، السادة الوزراء، بقدر ما نثمن عليا القرارات والإجراءات السالفة الذكر، بقدر ما نسجل ممارسات تزيغ عن التوجه العام الذي اختارته بلادنا وكأن رواسب الماضي لازالت حاضرة بل فاعلة في مجريات الأحداث، إن إطلاق العنان لذوي السلطة والنفوذ أثناء الانتخابات الجماعية التي عرفتها بلادنا وخاصة انتخاب عمداء المدن الكبرى وتشكيل مكاتب مجالسها وانتهاء بتجديد الثلث الثاني لمجلس المستشارين وما رافق ذلك من تشويه وتحريف وإبرام الصفقات والتحالفات المشبوهة ضدا على إرادة الناخبين يشكل انتكاسة حقيقية ويهدد مسار الانتقال الديمقراطي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إننا باستعراضنا للمناخ الدولي لما له من انعكاس وتأثيرات إن سلبا أو إيجابا على اقتصادنا الوطني نسجل المؤشرات الواعدة للأوضاع الاقتصادية الدولية.

فنحن في الفريق الاشتراكي نتناول المشروع من خلال ثالثة زوايا نختزلها في التساؤلات التالية:

ما مدى تضمين المشروع للتوجيهات الملكية الصادرة في عدة مناسبات؟ والى أي حد جاء المشروع وفيا للتصريح الحكومي الذي نال ثقتنا؟ وهل ينسجم مع المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يعرف سنته الأخيرة؟

إن تواضع الموارد بالإضافة إلى الخصاص المهول الذي تعانيه عدة قطاعات من جهة وضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية من جهة ثانية لم يحولا دون صياغة مشروع يرتكز على التوجيهات الملكية الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي قادر على إحداث ومراكمة الثروات وخلق فرص شغل منتجة وتعزيز مجتمع التضامن والتآزر بتقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية وتسهيل ولوج الفئات العريضة من المواطنين للمرافق والخدمات الاجتماعية.

إننا نثمن في هذا السياق المقاربة الجديدة لتوفير السكن لأوسع الشرائح الاجتماعية من خلال دعم الإنتاج لتخفيض الكلفة وتيسير الطلب بتسهيل ولوج القروض عبر صناديق الضمان لفائدة الموظفين والأجراء وذوي الدخل غير القار وكذلك تعزيز إمكانيات صندوق التضامن الاجتماعي.

وفي مجال التعليم طبقا للميثاق الوطني للتربية والتكوين فإن الجهود متواصلة للسنة الرابعة على التوالي لإصلاح هذا القطاع وتحسين أوضاع العاملين فيه.

كما أن المصادقة على مدونة الشغل ونهج سياسة الانفتاح على كل الفاعلين واعتماد الحوار كأسلوب حضاري مع أطراف الإنتاج لفض النزاعات والتوترات تسهم ولاشك في تحسين أجواء المقاولات المغربية بالرفع من مستوى تأهيلها تعزيزا لقدراتها التنافسية.

ومما يدعم هذا التوجه مختلف الإجراءات التي جاء بها المشروع كتوسيع الإعفاءات الضريبية على المستثمرين غير المباشرين وإصلاح مدونة التسجيل وإحداث فوائد التأخير لفائدة المقاولات المشاركة في الصفقات العمومية وتخفيض كلفة الطاقة في القطاع الصناعي وتسهيل ولوج القروض للمقاولات الصغرى والمتوسطة وخلق صناديق الضمان وتحضير مشاريع قوانين لتعديل القوانين البنكية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

أما على المستوى الاجتماعي الصرف فإن العمل بالتغطية الصحية بعد إصدار المراسيم والقوانين التطبيقية بالإضافة إلى تخفيض رسم الاستيراد إلى 2,5 ٪ وكذلك الأمر بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الأدوية المستعملة في بعض الأمراض المزمنة كأمراض القلب والشرايين والسرطان والقصور الكلوي والسكري من شأنها توفير العلاج للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل خاصة.

وتفعيلا لسياسة القرب المعلن عنها لابد من التنويه بالمجهودات المتواصلة للرفع من وتيرة شق الطرقات والمسالك لفك العزلة عن العالم القروي وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وتوسيع عمليات الكهربة وتعزيز شبكة المدارس والمستشفيات.

إنه بتعبير آخر تفعيل لمضامين التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسنا الموقر وتكريس لمجموعة من المكتسبات واستمرار على نفس الدرب الذي دشنته حكومة التناوب التوافقي.

السيد الرئيس،

السيادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا لا نجادلكم في مدى صلابة المنطلقات والأسس التي بنيتم عليها مشروع قانون المالية بل نسطر على الواقعية التي تطبع هذا المشروع بدل الإفراط في التفاؤل وذلك رغم النتائج الإيجابية التي حققها قانون المالية لسنة 2003 قياسا مع التوقعات التي بني عليها.

وانسجاما مع الخطوط العريضة لأهداف المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004/2000 فإن نسبة النمو في الثلاث سنوات الخيرة تجاوزت 5٪ كما أن نسبة الادخار ناهزت في المتوسط 26,5٪ وقد بلغ رصيد الموجودات الخارجية من العملة الصعبة 124 مليار درهم أي ما يعادل سنة لتغطية الواردات. ونتيجة للتدبير النشط للدين الخارجي فإن هذا الأخير قد تقلص إلى حدود 13 مليار دولار، مما عزز مكانة ومصداقية المغرب لدى المؤسسات والأسواق المالية الدولية، إلا أن مالا يبعث على الارتياح، السيد الوزير، هو تزايد المديونية الداخلية رغم وعينا بما تتيحه من استقلالية ومرونة في التسديد.

وإذا كانت نسبة الاستثمار دون ما توخاه المخطط الخماسي فإن الأوراش التي دشنت مؤخرا والمشاريع الكبرى التي على وشك الانطلاق ستحقق بكل تأكيد تلك النقلة النوعية لتأهيل الاقتصاد الوطني، ونستحضر في هذا السياق ميناء طنجة المتوسطي وإحداث مناطق تجارية وصناعية حرة ومتابعة برنامج آزور لتأهيل الأقطاب السياحية ورفع وتيرة إنجاز الطرق السيارة وبناء المركبات الرياضية.

هذا ويبلغ مجموع الاستثمارات العمومية برسم سنة 2004 ما يفوق 70 مليار درهم تنفيذا للمشاريع والبرامج المسطرة وفق المقاربة الشمولية الرامية إلى تكامل الجهود وتعبئة الموارد لكل من الميزانية العامة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمقاولات والمؤسسات العمومية ومرافق الدولة ذات التسيير المستقل والجماعات المحلية والحسابات الخصوصية للخزينة.

ولابد من التنويه بالمنظور الجديد للتعاطي مع ميزانية الدولة لجعلها أكثر نجاعة وفعالية من خلال رسم أهداف محددة لفترة معينة وقياس مدى تحقيق تلك الأهداف بواسطة مؤشرات مرقمة، كما أن إجراء عدم اللجوء إلى تأشيرة وزارة المالية للقيام عند الحاجة بتحويلات داخل الميزانيات الفرعية ترمي إلى تبسيط المساطر الإدارية والتخفيف من تعقيداتها.

السيد الرئيس،

السايدة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2004 رغم أنه لا يرقى إلى طموحاتنا ولا يستجيب بشكل واسع لا نتظارات المواطنين، فإنه وعيا منا بالإكراهات

والصعوبات التي تحول دون تحقيق ما نتوخاه، فإننا في الفريق الاشتراكي نشدد على ضرورة متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع التي فتحتها حكومة التناوب التوافقي وحتى نواكب المجهودات التي تبذلونها لابد من التفكير جميعا، حكومة ومجلسا، في صيغ وآليات تمكننا من المساهمة في المراحل التحضيرية لمشاريع قوانين المالية وكذلك الأمر بالنسبة لمتابعة أطوار التنفيذ.

وإذا كنا نثمن ما تقومون به من تدابير وإصلاحات فإن بعض القطاعات مثل العدل والإدارة لا تواكب التحولات المجتمعية ولا تستجيب بما فيه الكفاية لمتطلبات المواطنين والمتقاضين مما يحتم إعادة تأهيلها صونا للحقوق الجماعية والفردية وإقرار لدولة الحق والقانون، إن الشعارات من قبيل اللامركزية واللاتمركز وسياسة القرب رغم ما بدل في تصريفها من جهود لازالت لم تصبح واقعا معاشا يلمسه المواطن في حياته اليومية، كما أن تخليق الحياة العامة لا يختزل في إنجاز تقارير بل ينبغي أن يتعداه إلى تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب لكل من سولت له نفسه أن يفسد الحياة السياسية وكل من يتلاعب بالمال العام، ونشدد في هذا السياق على تعميق الديمقراطية واستكمال بناء المؤسسات وتعزيز دور المنظمات السياسية والنقابية وهيئات المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن انشغالاتنا بأوضاعنا الوطنية لا تحول دون اهتمامنا بقضايانا القومية، مما يجعلنا نشد على هذه المناسبة لنجدد دعمنا ومساندتنا لنضال إخواننا الفلسطينيين من أجل حقهم المشروع في استرجاع أرضيهم المغتصبة وبناء دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما ندعو إلى ضرورة صيانة حق الشعب العراقي الشقيق في العيش الكريم واحترام وحدته الترابية والتقرير في مستقبله بكل حرية واستقلال. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق المحترم. شكرا لكم كذلك على احترامكم الوقت والحصة الزمنية.. أقل من الحصة الزمنية المخصصة لكم. ننتقل الآن إلى الفريق الموالي، فريق الحركة الشعبية، رئيس الفريق السيد محمد الجوهري، تفضلوا السيد الرئيس:

المستشار السيد محمد الجوهري:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين، أقدم هذه المداخلة العامة بمناسبة مناقشة القانون المالي للسنة المالية 2004، وهذه المداخلة التي وقع التنسيق عند تقديمها مع فرق القطب الحركي: فريق الحركة الوطنية الشعبية وفريق الإتحاد الديمقراطي وفريق الحركة الشعبية الذي أتحدث باسمه، وقد تناول زميلي رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية الجانب السياسي، وزميلي رئيس فريق الإتحاد الديمقراطي الجانب الاقتصادي، وسأتولى التركيز ما أمكن على الجانب الاجتماعي في هذه المداخلة.

ولما كان العمل المفيد هو ما قل ودل، واعتبارا لكون فرقنا الحركية تتكامل في منظورها ومنهجيتها مع الفريق الحركي بمجلس النواب، وتوخيا للترشيد في الاستفادة من الوقت الذي خصص لنا، فإني أوجه مداخلتي في المحاور التالية:

المحور الأول: التذكير بالبرنامج الحكومي

المحور الثاني:كيفية ممارسة الحكومة لإدارة الشأن العام وتنفيذ هذا البرنامج.

المحور الثالث: البرامج والمشاريع التي رصدت لها ميزانية 2004 وبصفة خاصة في المجال الاجتماعي.

سيدي الرئيس،

إن الحكومة بنت برنامجها وخطوطه الرئيسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأجل الوصول إلى مشروع مجتمعي ديمقراطي وحداثي، وهذا المشروع لا يمكن بطبيعة الحال أن نبلغ مراميه إلا إذا أجريت تحولات شاملة في المجالات المذكورة، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وقبل هذا وذاك فإن الإستراتيجية التنموية لهذا المجتمع الديمقراطي الحداثي، يضع أسسها ويشق طريقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي يعطي المثل اليومي بحيوية وثبات وهدوء لكل من يريد أن يقدم خدمة لهذا البلد، ولهذا الوطن، ولهذا المجتمع،

عمل يطبعه العمق والجدية والنزاهة والإيمان بخطوات هادفة وثابتة.

ولقد رسم أيده الله هذه الطريق في خطاباته في كل مناسبة، وعلى الخصوص الخطاب السامي الذي فتح به الدورة الأولى من السنة التشريعية السابقة 2002 - 2003 (وذلك قبل تقديم البرنامج الحكومي)

حيث أكد حفظه الله، وهو يتحدث عن المجتمع الديمقراطي الحداثي، على تكريس كرامة المرأة، ووصفها بالجدية والواقعية والنزاهة، وأوضح حفظه الله أن الديمقراطية لم تكن غاية في حد ذاتها، بل هي تفعيل المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام، ولن تكتمل الديمقراطية التي نتوخاها إلا بإزاحة عوائقها الهيكلية، وتتجلى في الأمية، والفقر، وتخليق الحياة العامة، وأوصى جلالة الملك الجميع، وعلى الخصوص البرلمانيين بالعمل الدؤوب، والالتزام بمغرب الأعماق والإصغاء للمواطنين، وجعلهم في الصورة الواقعية لما يمكن الاستجابة له، بعيدا عن المزايدات السياسية والمجادلات العقيمة، التي لن تشغل عاطلا، أو تعلم أميا، أو تنصف مظلوما، أو تصون كرامة محروم.

السيد الرئيس،

لم يخرج البرنامج الحكومي عن هذه التوجيهات، التي هي قيم ثابتة، وعميقة، يجب الامتثال لها بالاجتهاد والعمل بها لتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

لقد شرعت الحكومة في تنفيذ البرنامج كما قلنا بجدية وبرؤيا واضحة، ولما كان أمر ترتيب الأولويات هو شأن من الشؤون الجهاز التنفيذي بعد رصد الميزانية لهذا البرنامج، فقد ظهر منذ الوهلة الأولى أنه يجب الإعداد الجيد للاستحقاقات المبرمجة لسنة 2003 التي نودعها، فطلبت الحكومة عقد دورة استثنائية لإعداد الآليات القانونية لهذه الاستحقاقات، وكانت المناسبات متعددة والأنشطة مكثفة، وفي الحقيقة كان تسابق مع الزمن في كل المجالات والقطاعات الحكومية مع مسايرة أنشطة الأحزاب والهيئات السياسية التي تستعد للمعارك الانتخابية، وفي الوقت المناسب أكد جلالة الملك حفظه الله أن المناسبات الانتخابية يجب أن لا تكون عرقلة أو توقيفا للأعمال التنموية أو لتنفيذ البرامج الحكومية والمؤسسات العامة والجماعات المحلية.

إن الآليات التي وضعت لضمان التنمية وتنفيذ البرامج الحكومية هي آليات متعددة بالإضافة إلى الجهاز التنفيذي التقليدي والمؤسسات العمومية والمكاتب، كان صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهم رافعة لتنفيذ برامج السكن الاجتماعية والبنيات التحتية من طرق وصناعة وموانئ وتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وتكنلوجيا الإعلام، ولقد نجح التوجه الصائب عند خلق هذا الصندوق بفضل ابتكار المرحوم الحسن الثاني قدس الله روحه لضمان الضبط والتحكم في الموارد المتأتية من عمليات الخوصصة لترصد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تحسبا لعدم انزلاق هذه العائدات في مجرى المصاريف.

ولقد توالت العمليات التمويلية للصندوق لكثير من القطاعات منذ إنشائه إلى الآن، إذ فتح ما يقرب من 17400 ورش في العالم القروي في عمليات للتزويد بالماء الصالح للشرب، وحفر الآبار وتخزين الماء، كما وجه البرنامج أيضا الذي يشرف عليه الصندوق لحماية الماشية وذلك بالتزويد بالأعلاف والماء الشروب.

أما التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن والتكوين المهني، فقد تركز عملها على مساعدة الأشخاص الذين يوجدون في وضعية صعبة، وفي هذا المجال تتصدر تدخلات جلالة الملك محمد السادس نصره الله كل الأعمال حيث يشرف ميدانيا على العناية بهذه الطبقات من المواطنين الذين يعانون معاناة تتطلب الدعم المادي والمعنوي.

ويعطي حفظه الله الإشارات القوية والمثل لكل من يتحمل مسؤولية السهر على تدبير شؤون المواطنين والشأن العام.

إن محاربة الفقر الذي لاحظ الجميع أنه يتزايد وسط الشرائح المستضعفة لا بد أن نتذكر أن الفقر لا يمكن القضاء عليه إلا بالتضامن والتآزر والتكافل، وقبل كل هذا وذاك بدل العناية اللازمة لتطوير وتوسيع مجال المقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الأعمال اليدوية والحرفية وتقوية نسيجها، ولا يتأتى ذلك إلا بتبسيط المساطر الإدارية أو إلغائها أحيانا والتخلي عن مبادئ الترخيص والامتيازات إلى مبادئ الإشعار والإخبار لفتح مقاولة أو محل أو نشاط مهني كيفما كان وربط هذه التدابير بالإعفاءات الضريبية كليا أو جزئيا في السنوات الأولى من المشروع، فلابد أن نذكر أيضا أنه إذا كانت اختياراتنا هي اختيارات ليبرالية، فإن نسيجنا الاقتصادي لا يقوى على القوة المدمرة للشركات الكبرى والشركات المتضامنة والشركات التي تشكل أقطابا على المستوى الوطني أو الدولي، فهي تدمر كل

المنعشين والمقاولين الصغار في شكل تنافسي لا يقوى على الخضوع للمنافسة الشريفة، وهنا نصل إلى دور الدولة التي يجب أن تضمن الحماية لهذه الشرائح حماية قانونية وتنظيمية.

وقد تنبأت الحكومة إلى هذا المعطى الأساسي، فركزت خلال السنة الماضية على قطاع التكوين المهني، لأن تعليم الإنسان كيف يصطاد سمكة أحسن من منحه سمكة كل يوم. وهكذا اعتمد التكوين المهني على ثلاثة أسس التكوين بالتدرج، والتكوين بالتمرس، والتأهيل المهني، وهذه الأبواب كلها تؤدي إلى تأهيل الطارق لها ليتزود بمؤهلات يلج بها عالم الشغل بكفاءة واقتدار في أي مستوى من المستويات التي يلجها. ولقد راهنت الحكومة على التكوين المهني فطورته وعممته وسيصل عدد المكونين خلال الخمس سنوات المقبلة إلى أزيد من 400 ألف مستفيد من هذا النظام، والأجمل من كل هذا وذاك أنه انصرف إلى توجيه فلسفة في اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو إشراك التكوين المهني الخاص ودعمه وإضفاء المشروعية على الشهادات التي يخولها للولوج بها إلى سوق العمل كالشهادات الرسمية.

أما الاتجاه الثاني فيقضي باعتماد الشراكة مع كل الفرقاء والقطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا وقعت هذه الشراكة على شكل اتفاقيات مع الجهات والأقاليم والجماعات المحلية والقطاعات الوزارية، مما شكل فعلا توجها محمودا سيأتي أكله في السنوات المقبلة إن شاء الله.

وقد ارتفع عدد المتدربين الذين استفادوا من التكوين المهني خلال هذه السنة إلى أزيد من 200 ألف ما بين الخاص والعام ويتوقع أن يصل عدد المتدربين خلال سنتي 2004 و 2005 إلى 332 ألف. وسيتم التركيز بصفة خاصة على القطاعات التي تم ابرام اتفاقيات الإطار بينها وبين الدولة لا سيما السياحة والنسيج والألبسة، وتكنولوجيا الإعلام والتواصل.

وإذا كنا نثمن الجهود المبذولة في هذا المجال، فإننا ندعو كافة الفرقاء إلى الانخراط في هذا التوجه ودعمه والاستفادة منه لضمان الوسيلة الفعالة لتوفير أكبر فرص لتشغيل الشباب تشغيلا دائما ومنتجا يضمن للمقاولة وللعامل فيها الاستمرارية والنماء.

وقد جدد جلالة الملك نصره الله في خطاب العرش الأولويات التي أشرنا إليها أعلاه، ودعائم بناء الصرح الاجتماعي حيث قال: "وفي هذا الصدد أولينا البعد الاجتماعي والاقتصادي مكانة الصدارة في السياسات العمومية بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية لمحاربة أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق، وتحقيق التنمية البشرية بالتعليم النافع، وإيجاد التشغيل المنتج بتحفيز الاستثمار وتحرير المبادلات الخلاقة للثروة وتقوية التماسك الاجتماعي بتفعيل التضامن، وتلكم هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي التي جعلنا منها أسبقيات المرحلة الحالية. وقد سطرنا أهدافنا ضمن استراتيجية متكاملة محملين الحكومة وكل الفاعلين العموميين والخواص أمانة تجسيدها في برامج ملموسة محددة الوسائل والآماد والمسؤوليات " انتهى النطق الملكي.

السيد الرئيس، كان التشغيل ولا يزال هو الرهان الأول لكل سياسة عمومية، فالعمل يضمن الكرامة، والانعتاق من ذل الحاجة والفاقة، وضمان الاستقرار للأفراد والجماعات، وضمان السلم الاجتماعي، وإن الطبقات العاملة في مجالات منظمة أو غير منظمة تقليدية أو عصرية، أو فلاحية، أو خدماتية، هي الطبقات الجديرة بالاهتمام والعناية، والدراسة، والإنصات إليها، فالخير كله منها آت، وعدم إعطائها حقوقها والعناية بها هو من أسباب الخلل الوظيفي في التوازنات الاجتماعية.

ولهذا، فقد اقتنعت الحكومة وهي تنفذ تعليمات جلالة الملك أن سلوك سبيل الحوار الذي هو الأخذ والعطاء، وسيلة من وسائل العمل، كما أن اعتماد فلسفة التضامن بين مختلف الشرائح الاجتماعية هي أيضا وسيلة لخلق التوازن في الثروات والأرزاق، وصيانة حقوق الجميع.

وإذا كنا نؤكد على اتباع مناهج وأساليب مدروسة في العمل، فلأن المؤشرات الحالية تبرهن أن نسبة البطالة ستزداد وأن دائرة الفقر قد تتسع لأن الحد الأدنى للنمو المؤدي إلى خلق مناصب الشغل هو في حده الأدنى، وما دام لم يصل إلى 5٪ فإن المعاناة ستزداد، ويجب التصدي لها بكل الوسائل، ومنها وسائل تقوية الادخار، وتنشيط الاقتصاد، وإعطاء تسهيلات ضريبية للمقاولات، وتفعيل مجال البناء وتنشيطه.

وإذا كانت السنة الماضية قد تميزت بسقوط المطر في إبانه والحمد لله، وبكيفية مترادفة ومتوازنة، جعلت من السنة الفلاحية سنة متميزة، اجتزنا بفضل الله سنوات الجفاف الحاد، فإن آثار ذلك لم يظهر كثيرا على المؤشرات الاقتصادية، إذ يصل عجز الخزينة إلى 3٪، ولن يتجاوز الناتج الداخلي الخام في أحسن الأحوال 3

٪، ولن يتعدى المبلغ المرصد للتجهيز بصفة عامة 20 مليار درهم.

وهكذا يبقى التضامن الاجتماعي ودعم وحماية الأسرة المغربية وسيلة ضرورية في هذه المرحلة، لتخفيف العناء على الأسر المغربية، أفرادا وجماعات، سواء على مستوى الأشخاص المعاقين، أو العجزة، أو الأيتام، أو الأرامل، أو المرضى، وقد لعبت المؤسسات الخيرية، ومؤسسة التعاون الوطني، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، الأدوار الطلائعية في هذا المجال، حيث لامست جميع القطاعات والمجالات، كقطاع الشباب، ومحاربة الأمية، والتربية الغير النظامية حيث تعززت شبكة مراكز الاستقبال في كثير من الأقاليم والجهات وتم تحسين أحوال رواد هذه المراكز والمقيمين بها وكذا القائمين على شؤونها.

وإننا نحيي جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لأنه رسخ هذه القيم، قيم التضامن والتكافل والتآزر التي هي قيم إسلامية مغربية حيث يلامس عن قرب المواطنين الضعفاء والمحتاجين بل والمحرومين.

وإن تكريس هذه الخصال والغوص في مغرب الأعماق كما قال حفظه الله وهو يخاطب القائمين على الشأن العام والمسؤولين على شؤون المواطنين، هو مثل حي يجب أن يقتدي به الذين يحتمون بالأبراج العالية، ويقبعون في المكاتب الفخمة التي يجددون أثاثها بمناسبة وبغير مناسبة، ويضعون بينهم وبين المواطنين سدا منيعا، فلا يستقبلونهم ولا يحسنون الاستماع إليهم، وإذا وعدوا أخلفوا.

السيد الرئيس،

كنا في معركة البناء والتشييد، وتنفيذ البرنامج الحكومي، وتتبع المناخ العالمي بعد سقوط بغداد، والإعداد كما أسلفت لخوض غمار الاستحقاقات الانتخابية، فإذا بحدث 16 ماي الذي نفذه الضالون بأمر من المضلين جعلنا نقف باستغراب، واندهاش، ونتساءل كيف يقع هذا في بلادنا الآمنة المطمئنة؟ كيف يسخر الشباب لأعمال إجرامية دنيئة، كيف استطاع الضالون المضلون أن يحولوا الشباب إلى عبوات ناسفة؟ فكان الجواب هو الإدانة الوطنية، هو انتظام الشعب المغربي في مسيرة حاشدة أعطت للعالم الصورة الحقيقية للمغاربة كافة. فهتف الناس كلهم: "ماتقيش بلادي"، ومن مسها فلا يلوم إلا نفسه.

فكان جلالة الملك أول من أدان وشجب الأعمال الإرهابية، فوقف في الأمكنة، وواسى المصابين، وواسى الشعب المغربي، وتحمل تعويض الضحايا، وكانت الحكومة حاضرة منذ اللحظات الأولى، وكانت أكثر حضورا عند اكتشاف المجرمين والمخربين، ووقفت ولا تزال بالمرصاد لهم لتطبيق القانون بإدانة المجرم والتصريح ببراءة البريء.

والحدث لم ينل من صحة الجسد المغربي، بل خلق له مناعة إضافية، وتحققت الاستحقاقات في آجالها وموعدها بدقة.

إن أحسن المواعيد التي أدخل بها جلالة الملك السرور والبهجة العميقين هو موعد الإعلان عن مدونة الأسرة، التي قلنا عنها يحق أنها ثورة هادئة، لا يوازيها إلا ثورة لملك والشعب، التي قادها جده أب المغاربة محمد الخامس، والمسيرة الخضراء التي قادها والده الحسن الثاني رحمهما الله وأنزلهما منزلة الشهداء والصالحين وأسكنهما فسيح الجنان.

ومدونة الأسرة هي جواب عن عشرات الأسئلة، وحسم لعشرات الخلافات، وحل لعشرات الإشكاليات، وإيقاف لعشرات المزايدات السياسية والدينية، والثقافية، وحتى القانونية.

مدونة الأسرة تجسد الفكر المغربي الإسلامي وتلخص لمن لم يطلع على التاريخ السياسي، والاجتماعي لبلادنا، أن ركائز الدولة المغربية قائمة على وحدة المذهب، الذي يستمد أساسه من القرآن والسنة، حيث يعم التسامح، والعدالة، والتضامن، والتآزر، والاجتهاد في أحوال الناس، ومصائرهم، وفك التحجر الذي طال كثيرا من المفاهيم.

وقد انشغلت الساحة السياسية بهذا الحدث، وأعطي ما يستحق من العناية، سواء من طرف الجمعيات أو الصحافة أو رجال القانون، وكل الفعاليات الاجتماعية، والحدث يستدعي هذه العناية، وسيظل حدثا استثنائيا لأن أبعاده الإصلاحية بعيدة المدى، وأهم ما يميز الحدث هو أن جلالة الملك سيعرض المدونة على البرلمان، وقد أحيلت البارحة على مجلس النواب، وسيكون لنا موعد مع هذا الحدث السعيد وسننكب عليه دراسة وتحليلا وإغناء إن اقتضى الحال.

إن المدونة ستساهم بشكل أساسي في الثورة الاجتماعية، التي تحدثنا عنها، وهي من الآليات القانونية التي تضبط العلاقات الأسرية في الإطار الشرعي، ومقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء.

السيد الرئيس،

إن عملية التنمية هي عملية شاملة، تقع مسؤوليتها على الأفراد والدولة والجماعات، وقوة مواطنينا تكمن في معرفة حقوقهم وواجباتهم، والدولة قائمة بواجب حماية القانون، فالأفراد والجماعات يمارسون حياتهم في الإطار القانوني، والقواعد القانونية تتطور بتطور المجتمع وتطور أحواله، وبلادنا منخرطة في عملية التحديث والتأهيل الشامل والانفتاح على العالم، تقوم بعملية المراجعة من الداخل، إن على مستوى التشريعات أو على مستوى البرامج الاجتماعية وتأهيل الأفراد، لمواكبة هذه التحولات. وأهم الرهانات المرصدة الآن هي رهان مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتدبير الشأن العام ورهان حقوق الإنسان بشكل شامل.

والإنسان المغربي إذا كان مرتبطا بوطنه ومقدساته فإنه يرنو إلى خيرات هذا الوطن برا وبحرا، والحكومة تدرك هذا الارتباط الوثيق بين التنمية والهجرة غير الشرعية.

فإصلاح البادية وتنميتها وتزويدها بالضروريات، من ماء، وطرق، ومدارس، ومستشفيات، وتشجيع، ونشر الحرف والمهن المحلية التقليدية والصناعية كلها عوامل استقرار.

وتدعيم الفلاحة والفلاحين والرهان على إنتاج الأرض واستغلال ما في باطنها، والرهان كذلك على البحر وخيراته هي مطالب أساسية.

لقد انكبت الحكومة على أعمال الفلاحين في جميع قطاعاته من إصلاح للصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وتدبير مسألة الماء والسقي، وأراضي البور، والأراضي السقوية، وأهم ما ميز هذه السنة هو الإنكباب بشكل عملي على حل مشكل شركتي صوديا وسوجيطا، ويبقى على وزراة الفلاحة أن تضع خطة للاستفادة من الأراضي الجماعية، وأراضي الكيش، وإيجاد الحلول النهائية لها، والتي شرعت في تصفية أوضاعها القانونية.

وقد كان لعملية ترأس اجتماعات المجالس الإدارية، من طرف السيد وزير الفلاحة، للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي الآثار الإيجابية المنتظرة، إذ وقع تدبير شؤون المكاتب الجهوية، وانخرطت في تنفيذ البرامج المقررة، من أجل ضمان توازن الأداء على المستوى الأفقي.

وباستكمال التجهيزات التي تنفذ في الأحواض المائية سواء في شاكلة سد الوحدة، واللوكوس، والغرب، وأنجيل، وسبو، ودائرة بو بكر، ومشروع الساهلة، وغيرها، ومتابعة أشغال استصلاح شبكة الماء، سيقع توسيع الأراضي السقوية بشكل ملحوظ وموازاة مع إعداد الأراضي الفلاحية المنتجة، فإن الإنتاج الحيواني يشكل رافدا كبيرا للمواطنين، كما انكبت وزارة الفلاحة أيضا على برامج لمكافحة الأمراض وتحسين المراعي وتجديد سلالات الإنتاج الحيوانية.

أما الإسكان فقد فتحت أوراش كبرى ترأسها جلالة الملك وأعطى انطلاقتها في العديد من المناطق والجهات، من بينها برامج السكن الاجتماعي بولاية الدار البيضاء والرباط وفاس وغيرها، وكل ذلك تجسيدا لمقولته الصادقة: "السكن اللائق..." هو الذي يحفظ كرامة المواطن.

وقد انطلق التفكير على مستويات عديدة من أجل فك مشاكل كثيرة من أنواع العقارات الجماعية، والمخزنية، والحبسية، وغيرها، ووقع الإنكباب كذلك على الملفات المتعثرة أو المتوقفة لسبب أو لآخر.

السيد الرئيس، كانت السنة الأولى من عمل الحكومة التي نشارك فيها وندعمها سنة المدونات التشريعية بشكل متميز، فمن مدونة المسطرة الجنائية، إلى مدونة الشغل، ثم مدونة الأسرة.

الأولى خلقت ثورة في مجال الحقوق والحريات، والثانية خلقت ثورة في مجال العلاقات التعاقدية بين العمال وأرباب العمل، والثالثة خلقت ثورة في مجال الأسرة للالتحاق بالركب الحضاري العالمي في إطار الشريعة السمحة.

تصعب الإحاطة بجميع المجالات الاجتماعية التي فتحت فيها أوراش العمل، والمطلوب من الحكومة أن تواكب المراقبة، والمتابعة لهذه الأوراش، وأن يقع السهر بصفة خاصة على الأموال العامة المرصدة لهذه المشاريع، وأكثر من هذا وذاك الحرص على مواعد الإنجاز وعلى جودة الأداء والعمل.

فتحية للحكومة، ودعوتنا لها بالتوفيق والسداد.

وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق المحترم على احترامكم للوقت. وننتقل الآن إلى الفريق الموالي الفريق الكونفدرالي في شخص رئيسه السيد العلمي لهوير.

المستشار السيد خليد لهوير العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفريقها النيابي، يشرفني اليوم أن أتدخل بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي للسنة المالية 2004، لتقديم رأينا في أهداف هذا المشروع، باعتبار القوانين المالية هي الأداة الفعلية المترجمة للسياسة الحكومية والتزاماتها أمام الرأي العام الوطني، وطبعا سنقدم رأينا انطلاقا من موقعنا كحركة عمالية مغربية تضطلع بمهام تأطير العمال والأجراء، وتعبر عن آمالهم وطموحاتهم واقتراحاتهم وتستجيب لحاجياتهم الاجتماعية الملحة... وتهتم أيضا بقضايا وانشغالات وطموحات المواطنين.

اعتبارا لكون الظرفية الإقليمية والدولية حاضرة في ثنائية التفاعل بين القطري والدولي في إطار نظام العولمة ببعد أحادي، وهو نظام يطرح أمام شعوب العالم تحديات كبرى، واعتبارا لكون هذا المشروع المالي يجسد آخر ميزانية مالية في عمر المخطط الخماسي، وانطلاقا أيضا من الاختلالات المزمنة بأسبابها البنيوية ومخاطرها المحتملة، التي تضع المجتمع المغربي أمام هول التناقض بين انتظاراته الملحة والعجز المطرد في تلبيتها والاستجابة إليها، ستقدم لكم، ومن خلالكم للرأي العام الوطني رأينا في المشروع المالي المعروض للمناقشة، باستحضار كل هذه الاعتبارات.

السيد الرئيس، تطرح التحولات الدولية في بعيدها الإقليمي والعالمي، وما أفرزته هذه التحولات من تداعيات اقتصادية واجتماعية، بتدبير محكم، ينبني على استراتيجية النظام الدولي الهادف إلى إخضاع شعوب العالم لاعتبارات العولمة والليبرالية المتوحشة، عدة تحديات أمام بلادنا، وهي تحديات تقتضي التأهيل الشمولي والمتناسق لإمكانيات المغرب قصد مواجهتها، وقد حدد المخطط الخماسي محاور هذه التحديات في ثالثة:

1 - تأهيل النسيج الإنتاجي للمغرب وتأمين المواجهة الفعالة للمنافسة الأجنبية في السوق الداخلي والخارجي، والتحسين المستمر لنصيب المغرب في المبادلات التجارية الدولية.

2- تحديث البلاد بمعالجة كل القضايا التي يطرحها الانخراط في مجتمع المعرفة والإعلام، وهو ما يفرض وجود مجتمع متفتح، ونظام تعليمي متكيف مع مقتضيات التطور، واقتصاد فعال.

3 - محاربة التفاوت المجحف الحاصل في تطور البلاد، على النطاق المجالي أو على نطاق الفئات الاجتماعية.

إن حصر هذه المحاور الثالثة كأكبر التحديات التي تواجه المغرب في الألفية الثالثة، كان بغاية تحديد أهداف المخطط الخماسي على مستوى التوجهات العامة والتوجهات القطاعية، تشكل هذه الأهداف بوصلة لكل الأشغال الحكومية الإصلاحية.

واليوم ونحن نناقش مشروع القانون المالي لسنة 2004 باعتباره آخر قانون مالي في عمر المخطط الخماسي، بحق لنا أن نتساءل من مآل هذه الأهداف، مما يجعل نقاشنا يأخذ بعد تقييميا لمرحلة برمها.

لكن وبالمناسبة، والمناسبة شرط، نؤكد كمركزية نقابية على تشبثنا الراسخ بوحدتنا الترابية، التي نرفض رفضا قاطعا، كل أشكال الدس الدولي، وكل صيغ التآمر، وكل أشكال الابتزاز الاقتصادية والسياسية، على وحدة المغرب وسيادته على صحرائه المسترجعة.. كما نؤكد عزم الطبقة العاملة المغربية، على التصدي بحزم وعزيمة لا تلين، لكل السناريوهات التي من شأنها أن تمس أي شبر من أراضينا.. إيمانا منا بأن استمرار التوتر المفتعل في الساحة المغاربية، أمام تحديات النظام الدولي التجديد وأهدافه ومراميه، بشكل عنصرا في استراتيجيته العامة، قصد الحيلولة دون انخراط شعوب المغرب العربي الكبير، في الفعل التاريخي ضمن الهندسة الجيوسياسية العالمية، لتوفير المناعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوب المنطقة على قاعدة الوحدة الشمولية، في علام التكتلات التشاريكية الفاعلة.. ونؤكد أيضا على ضرورة استكمال تحرير أراضينا المغتصبة: سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.. ونتوجه بالتحية لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة، المرابطة في تخوم صحرائنا دفاعا عن أمن وطمأنينة مواطنينا، وعلى رأس هذه القوات صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله، وفي

نفس السياق، تحضر، السيد الرئيس محنة أشقائنا في المشرق العربي التي تشكل انشغالا مركزيا ضمن انشغالاتنا.. نؤكد لشعبنا العربي في فلسطين عن تضامننا اللامشروط مع كفاحه التاريخي من أجل دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما نعبر لأشقائنا في العراق عن تضامننا معهم في محنتهم الوجودية ورفضنا للاحتلال الأمريكي/ البريطاني لأرض الرافدين، وهو احتلال يستهدف اجتثاث الحضارة العربية وطمس المشروع النهضوي العربي من المحيط إلى الخليج..

وفي هذا الإطار تنخرط التهديدات التي تلوح بها زعيمة الإرهاب الدولي، أمريكا وحلفائها، ضد باقي الشعوب العربية والإسلامية كسوريا ولبنان وإيران.

السيد الرئيس، لقد التزمت الحكومة أمام الشعب المغربي، في المخطط الخماسي، بتعديل مسار التطور بالمغرب نحو الاستغلال الأمثل لثروات المغرب البشرية والمادية المتاحة، والثاني، أن تعمل على رفع مستوى أداء جميع الأطراف المشتغلة بالتنمية وفي مقدمتنا الدولة، وبناء على التحديات المطروحة على المغرب، وتحقيق للتوجيهات بالتنمية وفي مقدمتها الدولة، وبناء على التحديات المطروحة على المغرب، وتحقيق للتوجهات الحكومية أقر المخطط تحقيق:

- معدل النمو الخاص بالناتج الداخلي الإجمالي يناهز 5٪ سنويا، ويصل في نهاية المخطط إلى 6,4٪
- تحسن معيشي بتقدير 2,4٪ سنويا مقابل تحسن لم يتجاوز 1٪ سنويا خلال العشر سنوات قبل المخطط - تقليص المديونية الخارجية والداخلية الإبقاء على عجز الميزانية في حدود 1,1٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2004.
- الإبقاء على عجز المدفوعات الجارية في 0,9٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2004.

واليوم، ونحن على بعد سنة مالية نهاية المخطط الخماسي، والقانون المالي لسنة 2004 هو الأداة التي ستحمل العمل الحكومي إلى نهاية مشوار هذا المخطط، يحق لنا أ، نتساءل:

هل أهلنا النسيج الإنتاجي ومواردنا البشرية للصمود في وجه المنافسة الدولية؟

وهل استوفينا على الأقل شروط الإقلاع الاقتصادي والتنمية المستديمة؟

وهل انتقلنا من مجتمع التفاوت الاجتماعي والمجالي إلى المجتمع المتضامن اقتصاديا واجتماعيا؟

- هل حققنا الاستغلال الأمثل لثروات المغرب البشرية والمادية المتاحة، وهل رفعنا من مستوى أداء جميع الأطراف المشتغلة بالتنمية وفي مقدمتها الدولة؟
- هل سنصل هذه السنة بنمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 6.4٪؟
- هل حسنا المستوى المعيشي للمغاربة بتقدير 2.4٪ خلال سنوات المخطط وخلال سنته الأخيرة؟
- هل سنتمكن من تخفيض البطالة علما أن السياسة العامة لم تعمل حتى على استدراك العجز، فبالأحرى امتصاص ما يناهز 330.000 عاطل جديد سنويا؟
- هل حملنا القطاع الخاص على لعب دوره التنموي، وتجاوز تردده وخضوعه للانتظارية؟
- هل كافحنا الفقر وحاربنا الفوارق الاجتماعية والمجالية؟
- هل حاربنا الأمية ووسعنا التربية الأساسية؟
- هل أصلحنا نظام الحماية الاجتماعية وحسنا العلاجات الطبية وشجعنا السكن الاجتماعي؟
- وهل دعمنا إدماج المرأة والشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟
- ثم أين نحن من ورش إصلاح الإدارة وتخليق الحياة العامة وإصلاح العدل وتطوير اللامركزية؟

فلإجابة على هذه الأسئلة، نرى من واجبنا كمركزية نقابية، تمارس وجودنا ودورها الفاعل في الحقل الاجتماعي، ومن موقع الاكتواء بنار الانتظارات الشعبية، أن نستحضر معكم أهم الاختلالات المزمنة، وأسبابها البنيوية، ومخاطرها المحتملة على تماسك النسيج المجتمعي، قبل بسط آرائنا الاقتراحية بخصوص الأفق الوطني المأمول في نظرنا..

فما هي أهم هذه الاختلالات المزمنة. على سبيل المثال لا الحصر؟

- وما هي أسبابها البنيوية؟
- وما هي أسبابها البنيوية؟
- ثم ما هي مخاطرها المحتملة على بلادنا؟

الاختلالات المزمنة:

الفقر المطلق:

إن المواطنين الذين يستهلكون دخل 20 درهم في اليوم، يشكلون في المجموع ما يقارب 15 مليون من السكان، أما الأفراد الذين يعتبرون بالمقاييس الرسمية في وضعية رفاهية اجتماعية وينفقون ما يناهز 1000 درهم في الشهر (أي 33 درهم في اليوم) يشكلون ما يقل عن 8.5٪ من مجموع السكان، ويقدر عددهم ب 2.5

مليون، وبالنظر على الواقع الاجتماعي بالمغرب، والمرتبط بالكلفة الإجمالية للحياة، يتأكد بالملموس أن إشكالية الفقر ببلادنا ليست مرتبطة بمسألة خدمات إحسانية، ولا يمكن مباشرة محاربة الفقر انطلاقا من الآليات والبرامج المعتمدة حاليا.. لأنها إشكالية ترتبط بمسألة التوزيع العادل لخيرات والثروة الوطنية، وبمسألة دور في مجال تأمين الخدمات الاجتماعية، كما أن فك الارتباط بين المجال الاقتصادي والأساس التنموي الاجتماعي، ذهب إلى تدمير شبه كلي للطبقات الوسطى التي تشكل الإطار المجتمعي لضمان التوازن الاجتماعي.

الأمية المستمرة:

بناء على المعطيات الرسمية تصل نسبة الأمية بين السكان البالغين 10 سنوات فأكثر إلى حوالي 50٪ في أواخر التسعينات، مع وصول العالم القروي إلى نسبة 67٪ مقابل 34٪ بالوسط الحضري، كما يعرف السكان النشيطون في قطاعات مثل الزراعة والأعمال الغابوية والصيد وبعض الصناعات التقليدية والأعمال اليدوية وبعض الأنشطة المهنية الحرة، أعلى نسبة من الأمية التي تصل إلى 75٪ وتصل نسبة الأمية لدى مجموع الساكنة النشيطة ما يزيد عن 55٪، وهو ما يعني أن 50٪ من النشاط الاقتصادي والإنتاجي والخدماتي يقوم على قاعدة بشرية أمية، ومما يزيد الوضع استفحالا هو محدودية البرامج المعتمدة في مجال الأمية، وهي برامج ترهن حاضر ومستقبل ساكنة وأجيال المغرب في ظل أمية مستمرة.

الحماية المفككة:

يعتبر نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب من الأنظمة التي تعرف تفككا شاملا، يعكس في مجمله إرادة السياسة الحكومية في التخلي عن دورها في ضمان حماية اجتماعية أساسية وعادلة لكل المواطنين، إنه نظام يتميز بسيادة تعدد غير منضبط للوحدة التنظيمية والمالية والتضامنية، الشيء الذي يجعل هذه الأنظمة مجرد إقطاعيات منغلقة ومشتتة حسب الفئات المستهدفة بالحماية، كما يجعلها غير قادرة في إطار وحداتنا القطاعية والفئوية على تجاوز وضعية الانحصار، فظلت خدماتنا غير مواتية للحاجيات الحقيقية وغير ضامنة للحقوق الأساسية للمنخرطين، هذا مع الإشارة إلى مظاهر الفساد الذي عرفته هذه المؤسسات، كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي تعرض لعملية لهب منظمة طالت 110 مليار درهم.

الأجور المتفاوتة:

يعرف نظام الأجور ببلادنا تفككا شاملا وتمايزا مهولا وضعفا واضحا في قدرته الشرائية وفي معدل الادخار وتقدر الفوارق بين أدنى أجر وأعلى بالوظيفة العمومية ب 90 مرة، في حين نجد في فرنسا مثلا الفرق بين أعلى أجر وأدناه يصل فقط إلى ثماني مرات..

II - الأسباب البنيوية لهذه الاختلالات:

ونحن نناقش آخر قانون مالي في عهد المخطط الخماسي (2000- 2004) وثاني قانون مالي في عهد هذه الحكومة، يظل الاقتصاد الوطني لبلادنا إلى اليوم ضعيفا وبدون أثر ايجابي على التنمية الاقتصادية وعلى القدرة الاستهلاكية للمواطنين وعلى القدرة التشغيلية.

فنظام الريع ما يزال متحكما في الاقتصاد الوطني، والاقتصاد غير المهيكل ما يزال يملأ مساحات شاسعة من اقتصادنا، والتبذير والفساد ما يزال يطال المرفق العمومي والغش والتملص الضريبي ما يزال مستفحلا. والمالية العمومية ما تزال خاضعة لتشتت وتعدد الحسابات وكثرة الصناديق، وتخضع لنفس البنية التقليدية السابقة... كما أن ظاهرة التهريب الاقتصادي والمالي والتحايل على الأنظمة الجمركية ما تزال مستمرة، إضافة إلى:

- اعتماد نظام بنكي يقوم على الريع المالي - خضوع الميزان التجاري لتقلبات السوق الدولية.

- والهدر المالي في المجال الفلاحي، بدل معالجة قضاياه هيكليا وبنيويا باسترداد مكانته في الإنتاج الداخلي الخام لتمكين المغاربة من تحقيق أمنهم الغذائي أولا، ثم تصريف الفائض للخارج ثانيا.

- وضعف سياسة البحث العلمي واستمرار ابتعادها عن استراتيجية خلق الثروة الوطنية بالبلاد، بالكشف عن معطياتها وإمكانياتها الهائلة، وعدم الإنهاء بالمرة مع الضغط السياسي على الفعل الاقتصادي، وعدم التمكن من إصلاح الإدارة والقضاء. والتلكؤ في التعاطي الحكومي مع بلورة دعامات ميثاق التربية والتكوين، إذ ولحد الآن، لم تعمل الحكومة على بلورة الدعامات الكبرى لميثاق التربية والتكوين رغم أنه تعاقد بين الدولة والمجتمع، يستهدف إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية كي تقوم بدورها المجتمعي في نقل المغاربة إلى الانخراط في مجتمع المعرفة والإعلام.. وظل تعامل الحكومة لحد الآن، مع مستلزمات تطوير حقل التعليم ببلادنا، تعاملا انتقائيا وبعيدا عن الإمساك

بجوهر القضايا المطروحة تربويا وبيداغوجيا وعلى مستوى شروط العمل.. - واستمرار استفحال التمايز الاجتماعي (الفقر - البطالة - الأمية) واستمرار التمايز المجالي (بخصوص والخدمات وعوامل النمو..)

السيد الرئيس، إن السبب في تقديرنا، في الفريق الكونفدرالي، لا يعود إلى محدودية الموارد العمومية وعجزها عن مواكبة الانتظارات ليست وليدة اليوم، بل هي اختيارات تم تبنيها والانخراط في بلورتها مع سياسة التقويم الهيكلي لسنة 1983، والتي استمرت في حلقاتها الثابتة باعتماد منهجية النمو الاقتصادي على حساب النمو الاجتماعي، لكن كل التطورات والمعطيات على مستوى التوجهات الرسمية، أكدت وتؤكد بالملموس الفشل الذريع لهذه التوجهات التي لم تعمل لا على الحد من المديونية ولا على إعادة تعديل الاختلالات في المالية العمومية، ولاهي قادرة على تحرير البنية الاقتصادية من ضغوط الإكراهات العامة والكلاسيكية، بما فيها الوضع المناخي، ولاهي تمكنت أيضا من تفعيل الاستثمار الوطني أو جلبه من الخارج، كما لم تتمن من تحسين صورة البلاد دوليا. ولم تتمكن في المجمل إلا من تكريس المعاناة على جماهير شعبنا، وليس غريبا، على سبيل المثال لا الحصر، أن يعرف سلم التشغيل في بلادنا هذا الانخفاض في القدرة أمام حاجيات الشغل المتزايدة، بحيث، وبدل 25000 منصب شغل سنة 1983، سيجد المغاربة أنفسهم أمام 7000 منصب شغل في مشروع قانون المالية الحالي. مع العلم أن الخصاص المسجل في وظائف التربية الوطنية لوحده يسجل هذه السنة الحاجة إلى 18000 منصب شغل، دون استحضار حاجيات المواطنين إلى الأطر الصحية بالمقارنة مع حجم السكان، وحاجياتهم إلى باقي الخدمات في مختلف القطاعات، والتي تحتاج إلى حجم هائل من مناصب الشغل.. لذلك تقدمنا بتعديلات تهم الزيادة في مناصب الشغل في القطاعات الاجتماعية وإحداث صندوق للتعويض عن البطالة التي تهم حاملي الشهادات، لكن للأسف واجهتنا الحكومة بتطبيق الفصل 51 من لدستور.

III - مخاطر هذه الاختلالات المزمنة:

لا أحد من الفاعلين في المشهد السياسي الوطني، بقادر على إبعاد الانشغال بخطورة هذه الاختلالات على تماسك النسيج المجتمعي، وعلى عوامل الاستمرار في ترسيخ قاعدة الاستقرار، التي شكلت نقطة ارتكاز قوية في بلدنا..

فأحداث 16 ماي 2003، وتصاعد وثيرة ظاهرة الهجرة عبر ركوب قوارب الموت من طرف شبابنا، واستفحال ظاهرة النزاعات الاجتماعية، وانهيار الأمل في المستقبل، وانعدام الثقة في المشهد السياسي الوطني، هذه وغيرها مؤشرات، تجعل بلادنا أمام جدية التعاطي الجريء والمسؤول مع السؤال: - إلى أين يسير المغرب؟ للإمساك بالأفق الوطني الذي يمكن بلدنا من الحفاظ على استقراره وتماسك نسيجه المجتمعي، في إطار اختيارات بديلة تقوم على أساس دولة الحق والقانون واحترام الحريات واقتسام الخيرات في ظل دولة العدالة الاجتماعية، ودولة المصالحة الدائمة مع المجتمع.. على اعتبار أن قوة الدولة من قوة المجتمع، وقوة هذا الأخير من قوة دولته..

فمن منظورنا الكنفدرالي فإن الاختيارات السائدة والقائمة على منهجية تخلي الدولة عن حقل إنتاجها الاقتصادي وحقل خدماتنا الاجتماعية وحقل مأسستها الديمقراطية، ومخاطر هذه الاختيارات، تفرض علينا جميعا مساءلة موقع الدولة في اتجاه إعادة ربط أصول وجودها بالمجتمع وحاجياته المعبر عنها في مجال التنمية المتضامنة، والعدالة الاجتماعية والمواطنة الكاملة، كمهام تحدد جوهر وجود الدولة كمفهوم وكإطار تتحد بداخله شرعية تدبير الشؤون العامة بالبلاد، فالدولة عندما لنضبط لتوصيات التقويم الهيكلي وتتخلى بفعل ذلك عن مشروعية خدماتها الاجتماعية، وعندما تخضع لتوصيات النمو الاقتصادي والخوصصة، وتتخلى بفعل ذلك عن مشروعية إنتاجها الاقتصادي، وعندما تحول المجتمع بكامله إلى مجال لخدمة حاجيات السلطة المالية الدولية، فإنها تراهن على اختيارات لا تعمل في الواقع إلا على توطيد الدعامات الكبرى للعولمة السياسية القائمة على الشمولية المالية والنمو غير العادل، وعلى ممارسة العنف المادي والرمزي، وعلى ترتيب الخرائط السياسية، بما يوافق توازن نظامها الدولي الجديد، مما ينمي التدمير التدريجي للمجتمع ليقضي في النهاية إلى تدمير الدولة ذاتها.

إنكم كسابقيكم، لم تشذوا عن القاعدة التي حكمت أداء الحكومات السابقة في تدبير شؤون البلاد.. ورغم كون الحكومات على اختلاف مكوناتها، والطبيعة السياسية لوزراتها الأولين، ظلت وفية لما سق اعتماده من طرف أقدم الحكومات في الالتزام الفعلي - الإجرائي والعملي، الرقمي والهيكلي لبنيات الاقتصاد الوطني، وظلت وفية

كذلك لتوجيهات المؤسسات الدولية، لو على حساب الحاجيات الاجتماعية الضرورية والطموحات المشروعة لجماهير الأمة..وها أنتم تؤكدون على نفس الاستمرارية، أو ليس من حق المغاربة أن يختاروا نمط إنتاجهم بما يتوازن وخيرات بلادهم، وأن يديروا شؤون بلادهم بما لا يخلق تنافرا بين تدبير الشأن العام كسياسة، وتوجهات تدبير اقتسام ثرواتهم؟ ا. يقول ألفين توفلر عالم المستقبليات الأمريكي في كتابه " تحول السلط" الجزء الثاني، الصفحة 10 "يتطلب أي نظام - سواء أكان ديمقراطيا أم غير ديمقراطي - درجة من التوافق بين الطريقة التي ينتج بها الشعب ثروته والطريقة التي يحكم بها نفسه. لأنه إذا تنافر النظام السياسي تنافرا شديدا مع النظام الاقتصادي فسينتهي الأمر بأن يحطم أحدها الآخر".

انطلاقا من هذه الحقائق المكثفة حول الوضع الوطني تطرح مسألة البدائل. ماذا يمكن القيام به في ظل الشروط الدولية والجهوية باستحضار وضع اقتصادنا وضع اقتصادنا ومجتمعنا وسياستنا؟.

وما هي الخطوات التي يجب القيام بها في إطار استراتيجية متكاملة ومتلائمة عضويا لتحقيق انطلاقة اقتصاديا قادرة على تأمين فعالية نسيجنا الإنتاجي، على تحقيق ارتقاء اجتماعي يمكن من تحسين المستوى الحياتي والاستهلاكي والمعيشي والمهني للمواطن، ومن إنجاز مشروع المجتمع الديمقراطي والحداثي القائم على الحق والقانون واحترام الحريات وحقوق المواطنة؟

السيد الرئيس، لتحقيق المجتمع الديمقراطي والحداثي الموعود به في التصريحات الرسمية، لابد من القطع مع التوجهات والاختيارات التي تحكمت في السياسة العامة بالبلاد ومنذ عقود، ولامناص من القطع مع برامج النمو الاقتصادي والانتقال إلى البرامج التي تؤسس لمجتمع الاقتصاد المتضامن، ولامناص من القطع مع برامج التقشف الاجتماعي والانتقال إلى البرامج التي تستجيب للحاجيات الاجتماعية العادلة المعبر مجتمعيا وإنسانيا. ولا مناص من القطع مع المقاربات الأمنية في كافة الحقول، والانتقال إلى المصالحة الحقيقية مع مجتمع الديمقراطي والمواطنة.

السيد الرئيس، لم نجد أنفسنا كعمال في هذه الميزانية، رغم كون السنة الحالية التي نودعها، سجلت تعاقدا اجتماعيا بين أطراف الإنتاج، يوم 30 أبريل 2003، والذي لم تتم البلورة الإجرامية لمضامينه، مما جعل العديد من القضايا ما تزال مطروحة أمامنا وأخرى عالقة، رغم قدمها كما هو الحال بالنسبة لعمال إيكوز وغيرهم.. وسنبقى أوفياء للطبقة العاملة وموقفنا منسجم مع تحليلنا وخطابنا الكونفدرالي. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا لكم كذلك على احترامكم على الوقت المخصص لفريقكم. وبعد استيفاء تدخلات جميع الفرق المشكلة لمجلسنا الموقر ننتقل إلى تدخلات المركزيات النقابية التي عبرت عن رغبتها المشاركة في مناقشة التصريح المتعلق بالميزانية والتي خصصت لها فسحة زمنية قدرها عشر دقائق لكل مركزيته.

نبدأ بالسيد محمد كافي الشراط عن الاتحاد العام للشغالين.

المستشار السيد محمد كافي الشراط:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السادة والسادة المستشارون المحترمون،

كما قلتم السيد الرئيس النسخة الزمنية المسموح لنا بها في 10 دقائق ولذلك سأكتفي بطرح مجموعة من النقط العريضة فقط.

أقول باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مرة أخرى هانحن نتعاقب على هذه المنصة بمناسبة مناقشة مشروع من أكثر المشاريع المالية التي تقدم لنا وكل منا يقول خلاصة ما توصلت إليه الدراسة التي قام بها بشأن المشروع وهي في مجمل بعضها خلاصات تتقارب وكل منا ينهي كلامه وينصرف من المنصة وفي نفسه رغبة لو أن شيئا في شكل هذه الجلسات قد تغير لقطع هذه الرتابة.

السيد الرئيس، هانحن مرة أخرى أمام مشروع مالي لسنة 2004 تغلب عليه من وجهة نظرنا تقريبا هو الآخر نفس الملاحظات وهي في بعضها فقط تبعية قوية للفلاحة مرهونة بالتساقطات، بهوت في السياسة الإدارية الجالبة للاستثمار، تراجع في مداخيل الخوصصة، عدم الإقدام بعد على إفعال التشجيعات الضريبية المنتظرة منذ أمد طويل وذلك بإرجاء التخفيض إلى 415 حتى السنة القادمة، عدم الحفز على سن سياسة الادخار، التراجع في الاستثمار ب 2,5، ارتفاع في ميزانية التسيير الخ.. عدم تخفيض الكتلة الأجرية رغم أن الحكومة لا تشغل في المناصب

الشاغرة الخ.إذن فنحن أمام مشروع ميزانية لازال يحافظ على التوازنات المالية، سياسة الحيطة والحذر في أجواء عالمية اقتصادية مطبوعة بالتقلبات تتطلب من وجهة تنظرنا أيضا جرأة في التدبير.

مشروع الميزانية يخفض من الدين الخارجي صحيح ولكن لا يخفض من الدين الداخلي بشكل ناجع لإعطاء شرارة لانطلاقة الدورة المالية وتداول السيولة بشكل يحفز على الاستثمار الوطني لزرع الثقة في هؤلاء المستثمرين الوطنيين بأنهم سيستردون مالهم من دين على الدولة في أجل مقبولة معقولة وبأن ما ينتجون فعلا سيتم استهلاكه ومن هنا فإننا في الاتحاد العام للشاغلين بالمغرب الذي أتدخل باسمه نسأل هل الحفز على الاستهلاك من الأولويات في السياسة الحكومية وإذا كان الأمر كذلك فأين هي الإجراءات المرافقة التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية ونسأل بناء عليه عن الدور الذي أناطه بالا سان المغربي داخل هذا المشروع المجتمعي المتحدث عنه؟ نسأل عن الدور المنوط بالعامل المغربي والعاملة المغربية والموظف والموظفة بصفتهم منتجين وبمعنى كيف نريد لهذا المنتج أن يعيش وبأي اجر يعيش وأي مسار في المعمل والإدارة يقطع وماحقه من التكوين والتدريب والترقي لتسليحه فعلا بما يجعل منه عاملا وموظفا مواطنا داخل مؤسسة هي الأخرى مواطنة هذا هو السؤال الذي لم نجب عليه بعد على ما هي قيمة الفرد في العمل وخارج العمل أي في مرحلة التقاعد.

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

الإخوة، الأخت المحترمة،

لكنا يجمع بأن مشروع المالية هذا من جانبه الاجتماعي لم يأت بما يضمن فعلا الطمأنينة الاجتماعية عند الطبقة العاملة فيه 7 آلاف منصب شغل فقط فيه طبعا الوفاء ببعض الالتزامات المالية لفائدة بعض الشغالين ولكن في باب المساعدة على حل معضلة البطالة الهاجمة المتراكبة والمتراكمة لم يأت بأي إجراء فاعل ناجع، 7 آلاف منصب للتعليم والأمن، نعم هذا محمد ولكن رقم لن يحقق الغاية المرجوة منه لأنه لن يؤدي إلى تعميم التمدرس حسب الميثاق ولن يغطي ما نحن بحاجة إليه الآن من حيث الساهرين على أمن المواطنين وعتبة الفقر لأقول بحاجة إليه الآن من حيث الساهرين على أمن المواطنين وعتبة الفقر..لأقول في الأرقام يشأنها عتبة الفقر بالبطالة في الحاضرة والبادية لا يمكن أن تبقى بدول حل فيه إسهام الجميع وخمس الشعب المغربي تقريبا عتبة الفقر، إذن قلت لا يمكن أن تبقى بدون حل فيه الإسهام الجماعي للوصول التي تشجيع المبادرات للولوج إلى رأس المال والتشغيل الذاتي.

هذا عن البطالة في عمومها إما في وسط الشغالين فإن الرصيد الوطني للشغل في تقليص مستمر بدليل بسيط جدا رقمي واضح وهو ما تبنيه أرقام انخراط الصندوق للضمان الاجتماعي التي عرفت تراجعا واضحا هذه السنة، ولقد عشنا جميعا منذ مدة بسيطة ما حصل في إيكوز من تشريد وبؤس رغم الجهود الحكومية المجموعة المشكورة للإنقاذ وما حصل منذ أسابيع فقط في صوديا وصوجيطا رغم التعويضات المصروفة للمغادرين وما يتهدد الآن أيضا تطوان وغيرها وما يتهدد آلاف العمال والعاملات في شركات النقل الحضري بالبيضاء وغير البيضاء بمفعول المنافسة الأجنبية بحجة إرادة التنظيم وجودة الخدمات التي لسنا ضدهما ولكن شريطة أن لا تزج فئة من الشغالين والشغالات في غياهب البطالة رغم دفاتر التحملات لأنها لا تحترم لماذا لا كون هذا التنظيم وهذه الإجابة لأننا معهما بأيدي مغربية وعلى المسؤولين طبعا المراقبة والمرافقة والتصحيح في الوقت المناسب ولا ننتظر حتى تقع الكارثة ليقع التدخل بحلول قد تخلف كوارث اجتماعية جد خطيرة إنما مرة أخرى نقول بان الانفتاح له مبرراته وله منافعه طبعا ولكن له أيضا مساوئ وسلبيات وقعها مؤلم على الأسر في غالب الأحيان.

إننا في الاتحاد العام الشغالين بالمغرب نسجل انخفاض معدل الاحتجاجات والإضرابات في القطاع الخاص هذه السنة وهذا دليل على مواطنة المركزيات النقابية ومواطنة بعض أرباب العمل وأيضا مواطنة الطبقة العاملة التي تحمل هموم رأس المال والتنمية وتضرب لها ألف حساب وإذا كنا أيضا نهنئ أنفسنا على وصولنا جميعا إلى إخراج مدونة الشغل الجديدة إلى نور الوجود فإننا نسجل بأن الإجراءات المرافقة لإنجاح هذه المدونة لم تتم أجرأتها بعد، لم نعمل على أجرأة التعويض عن فقدان الشغل، لم نعمل على أجرأة التغطية الصحية بمنظور تكاملي واقعي قابل للتطوير والتحسين ولم نعمل على ضمان شروط المنافسة ولقد تراجعنا في الترتيب الدولي بهذا الشأن، لم نعمل على الاستفادة من الضريبة على الاستهلاك ومن الضريبة على الاسمنت، حيث لم تنعكس هذا التخفيض على

الأثمان مباشرة ومازالت الاستفادة من المقاصة للمستحقين ولغيرهم أيضا وهذا ليس بالعدل وهو موضوع مطروح لم نصل فيه بعد إلى إجراء يحقق الغاية الحقيقية منه ولم نعمل أيضا على تجنيب صناديق التقاعد ما هي مشرفة عليه إذا لم يقع تدارك ذلك حالا وبالنجاعة المطلوبة ومشكورة هي مبادرة السيد الوزير الأول في لموضوع على فتحه لهذا الملف المهم جدا والكبير جدا وغيره كذلك من الملفات ذات الأهمية البالغة والتي نرجو لها معالجة تحفظ حقوق الشغالين وتحفظ حقوق المستحقين، ومشروع المالية هذا لم يأت بمصاريف توجه بناء عليه إلى صندوق التقاعد لسداد ما بذمة الحكومة بشأنه للمشتغلين.

الأخوات والإخوة،

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إننا جميعا نريد سلما اجتماعيا حقيقيا لأنه من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ونحن جميعا على بينة بما يقع في حقل الوظيفة العمومية من احتجاجات طالت التعليم بكل أسلاكه والصحة والبلديات والطاقة والمعادن والمهندسين والتقنيين والهيئات المماثلة والمتصرفين الخ.. وهذه كلها أسباب للتوتر يجب إزالتها وذلك بإخراج إصلاح إداري شامل جذري عادل وكفى من الترقيات والترميمات التي تواصلت لمدة عقود طويلة منذ 67.

إصلاح إداري يعتبر الوظيفة والموظف في قلب التنمية واستثمارا حقيقيا لابد من مراجعة الشبكات وأوقات العمل والنقط الاستدلالية وقيمتها وطرق الترقي والمسؤوليات إلخ.. إذا أردنا فعلا أن نجعل من الوظيفة العمومية أو من الإدارة رافعة وقاطرة من قاطرات التنمية.

السادة الوزراء، السيد الرئيس،

الإخوة، الأخت،

إننا نقدر ما يواجه الحكومة من إكراهات ومن ضيق ذات اليد لشح الموارد ولكن يمكن أن نعمل جميعا على إفعال حقيقي للتضامن والتآزر وذلك بأجرأة للزكاة مثلا وفرض ضريبة على الثروات غير المنتجة مثلا ومراقبة المكاتب العمومية من أجل الترشيد وتشجيع أصحاب الثروات في الخارج من أجل إعادتها إلى البلاد قصد الاستثمار.

نحن ختاما نعمل ونجتهد لكي نشجع الحكومة فيما يحقق التنمية ويضمن السلم الاجتماعيين والاستقرار والطمأنينة، فإننا نذكر بأن الطبقة العاملة قد وقعت مع الفاعلين الآخرين الحكومة وأرباب العمل مجموعة من الاتفاقات تواتر من سنة 96 حتى الاتفاق الأخير في محرم الأخير. وهناك طبعا من البنود ما تحقق ومنها ما لم يزل لذلك فإننا نطالب الحكومة بالوفاء وذلك بتطبيق مقتضيات البنود ماديا ومعنويا وفاء للعقد الاجتماعي الذي تشبث به الطبقة العاملة وتتشبث به وهي السياج لا الرديف لحماية البلاد ومقدسات البلاد بنظامنا الملكي ووحدتنا وقوتنا ووحدتنا الترابية وقواتنا المسلحة الملكية التي لا نقاش في هذه الوحدة الترابية أو حولها أو التنازل ونحن بالتالي نرفض كل أسلوب أو ممارسة للضلال والتضليل والتغرير. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار السيد محمد الهبطي عن الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد محمد الهبطي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أقدم تدخل الفيدرالية الديمقراطية للشغل في المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 2004 ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص لنا سأكتفي فتحا بإبراز اهم الملاحظات والمواقف التي نرى أنها جديرة بالطرح من وجهة نظرنا في هذه المناقشة من خلال عنصرين اثنين:

- العنصر الأول ويهم فلسفة مشروع قانون المالية.
- العنصر الثاني ويهم بعضا من القضايا الاجتماعية التي تمثل انشغالا كبيرا لدى شرائح المأجورين في اللحظة الراهنة.

بالنسبة للعنصر الأول والذي يهم فلسفة المشروع انطلاقا من فرضياته الكبرى التي تتسم بالحذر والواقعية ولاسيما فيما يتعلق بمعدل والتضخم والضغط الضريبي وغيرها من المؤشرات الأخرى وانطلاقا كذلك من التوجيهات الرئيسية للمشروع التي تؤكد علي توطيد الإطار الماكرو اقتصادي كضرورة لا محيد عنها عبر تطويق العجز في الميزانية والتحكم في كتلة الأجور فإنه يمكن القول بأن المسار الذي ينتظم داخله مشروع القانون المالية يهدف إلى تصريف جدلية التراكم والتوزيع وفقا لمنهجية قوامها الصرامة والحذر أحيانا والمحافظة والأورثودوكسية أحيانا أخرى.

إن القانون المالي من حيث كونه الأداة التي تترجم الإرادة السياسية للحكومة في توجيه الاقتصاد الوطني وتأهيله، بالبحث أولا عن الوسائل الكفيلة لخلق الثروة والزيادة في حجمها وثانيا العمل على توزيعها توزيعا عادلا ومنصفا، لم يراكم بعد العناصر الضرورية والكافية وثانيا العمل على توزيعها توزيعا عادلا ومنصفا، لم يراكم بعد العناصر الضرورية والكافية للخروج من النفق الذي زجت فيه بلادنا جراء سايسة التقويم الهيكلي والتي كان من نتائجها تفاقم العديد من الاختلالات والأزمات والمشاكل في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كسيادة اقتصاد الريع والامتيازات، اتساع نطاق القطاع غير المهيكل آفة والتخريب، الفساد والرشوة، توسع الفقر وتفاقم البطالة والأمية...إلى غير ذلك.

نحن نؤمن بمنطق التراكم ولا يسعنا إلا نثمن مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي انطلقت منذ سنة 1998 ونأمل أن تتواصل بوثيرة متسارعة ونعتبر أنها تضفي طابعا مغايرا على المسار الحالي خلافا لما كان عليه الأمر إبان تطبيق مخطط التقويم الهيكلي.

لكن إزاء الوتيرة الحالية والبطء الذي يطبع مستوى التغيير في المجالات الاجتماعية التي تعاني من خصاص كبير فإن السؤال الذي يطرح نفسه بحدة ونطرحه كفيدرالية ديمقراطية للشغل ويطرحه معنا عموم المواطنين هو متى سنخرج من هذا الانتظارية التي تقوقعنا فيها طويلا؟

وانطلاقا من هذا السؤال أنتقل إلى العنصر الثاني والذي يهم بعض القضايا الاجتماعية تشكل بالنسبة لنا انشغالا أساسيا في اللحظة الراهنة.

فبالنسبة للتشغيل فإن محدودية مناصب الشغل في الميزانية والمقدرة ب 7000 منصب علاوة على كونها لن تمتص بطالة الخرجين التي تشكل المعضلة الأولى فإن هذه المناصب نراها غير كافية لمواجهات الحاجيات والمتطلبات الضرورية في بعض المجالات الأساسية والحيوية مجال التعليم من المشاكل ومظاهر الخصاص وتتطلب معالجة فورية للحيلولة دون بروز مضاعفات يصعب معالجتها في المستقبل.

فإصلاح التعليم دخل مرحلة حاسمة.. ومدونة التغطية الصحية التي انتظرناها طويلا تحتاج إلى مجهودات جبارة لأجرأتها.. وإصلاح القضاء أصبح ضرورة غير قابلة للتأجيل.. كما أن مدونة الشغل التي ستدخل إلى حيز التنفيذ ابتداء من 8 يونيه 2004 مما تتطلب أجرأتها توفير المناخ المناسب وتقوية جهاز مفتشي الشغل بتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين فيه وتمكينهم من وسائل العمل الضرورية الكفيلة بمواجهة مظاهر هشاشة الشغل الآخذة في الاتساع جراء الإغلاق والتسريح.

إن إصلاح الإدارة كذلك بات شرطا ضروريا وأساسيا وحاسما في إنجاح أوراش الإصلاح التي يراهن عليها الجميع ونعتبر في الفيدرالية الديمقراطية للشغل أن المدخل الأساسي لهذا الإصلاح هو مراجعة منظومة الأجور بناء على منظور يعتمد على مبدأ الإنصاف والمساواة يحد من مختلف الفوارق التي أنتجتها المنظومة الحالية ويحد كذلك من الفوارق بين الأجور الدنيا والعليا، يجعل تساير الأجور لمؤشرات غلاء المعيشة، يخفف من الضغط الضريبي على الأجور الذي يعتبر من أعلى النسب في العالم كما يشكل نسبة 80 في المائة من موارد الضريبة العامة على الدخل، كما يتطلب ذلك المعالجة السريعة للمطالب المشروعة لعدد من فئات الوظيفة العمومية كالمتصرفين والتقنيين والإعلاميين والأطر المماثلة، وترسيم الأعوان والمؤقتين والعرضيين في الإطار الذي يناسب مؤهلاتهم.

إلى جانب هذا كذلك فإن إصلاح أنظمة التقاعد والتغطية الاجتماعية بات يشكل انشغالا حقيقيا لآلاف الموظفين والمستخدمين إذ أنه بالرغم من الزيادة في الاقتطاع بنسبة نقطة كل سنة على امتداد الموظفين والمستخدمين إذ أنه بالرغم من الزيادة في الاقتطاع بنسبة نقطة كل سنة على امتداد ثلاث سنوات متتالية وهي زيادة لم تعد الأجور الحالية قادرة على تعمل المزيد من الاقتطاعات لأنها لن تحل المشكل وهذا يتطلب البحث عن حل شمولي يأخذ بعين الاعتبار وضعية الأجور الحالية ومدى تطورها.

وبالنسبة للحوار الاجتماعي فإنه أصبح من الضروري تفعيل مؤسسات الحوار الاجتماعي والاستشارة تفعيلا حقيقيا يمكن المركزيات النقابية من القيام بأدوارها، وإخراج المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يشكل في نظرنا الإطار الأمثل لإعداد وصياغة القرارات الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

مهما كانت النوايا والفرضيات التي جاء بها مشروع قانون المالية كعناصر جديدة ومحفزة للأداء المالي فإن صدقيتها ونجاعتها تظل رهينة في نهاية المطاف بمدى ترشيد النفقات المبرمجة وعليه فإننا نشدد على تطوير آلية المراقبة البرلمانية على النفقات بما يضمن إرجاع عنصر الثقة لدافعي الضرائب والمواطن عموما وبما يقوي مستوى المؤسسة التشريعية في مجال مراقبة الحكومة ومساءلتها.

الى جانب هذا كذلك لابد للجهاز التنفيذي ان يعمل على تخليق الحياة العامة وتطهير المالية العمومية ومحاسبة المتلاعبين بالمال العام، كما يجب التصدي لظاهرة الرشوة التي استفحلت استفحالا خطيرا في السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل عائقا حقيقيا أمام الاستثمار المحلي والخارجي وقد تعصف بالمجهودات في سبيل تأهيل اقتصاديا وتحديثه.

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

ختاما فإن إرساء دعائم المجتمع الديمقراطي الحداثي يبقى الشرط الأساسي لتوفير المناخ الضروري لتعبئة كافة الطاقات والقوى المجتمعية للانخراط في أوراش الإصلاح كما وردت في الإطار المرجعي للقانون الذي نناقشه.

إن الظروف والملابسات التي عرفتها الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها بلادنا مؤخرا وما خلفته من آثار وتداعيات يستدعي العمل على أن نجدد للمغاربة الثقة في الاختيار الديمقراطي الحداثي، وأن نبرهن لهم بأن التغيير لن يكون ممكنا إلا عبر هذا الاختيار، وإحدى الأدوات الأساسية لهذه البرهنة هو قانون المالية الذي نناقشه. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، آخر متدخل المستشار المحترم السيد إدريس مرون باسم منظمة النقابات المتحدة.. أعتقد أن المستشار غير موجود لذلك السادة الوزراء المحترمون، الإخوة، الأخت المستشارين نكون قد أنهينا المناقشة العامة المعلقة بمشروع القانون المالي لسنة 2004 وتطبيقا لمقتضيات النظام الداخلي نعطي الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة للرد والتعقيب على مناقشة مكونات مجلسنا الموقر.

تفضل السيد الوزير للرد والتعقيب على مناقشة مكونات مجسنا الموقر، تفضل السيد الوزير.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بداية أريد وقبل كل شيء أن أشكر كل المتدخلين وكل الفرق التي يمثلونها وأشكرهم على متابعتهم وقراءتهم وكل تأملاتهم المتعلقة بهذا المشروع.

وأوجه كذلك الشكر إلى أعضاء اللجنة المختصة رئيسا ومقررا وأعضاء على المجهود الذين قاموا به أيام لمتابعة دراسة هذا المشروع ويمكننا أن نهنئ أنفسنا جميعا باعتبار أنه سواء في الجلسة العامة أو داخل اللجنة يمكن أن نقول بأن النقاش أخذ إلى حد كبير بخصوصية هذا المجلس وباعتباركم تمثلون عمق المغرب مهنيا واقتصاديا واجتماعيا.

أريد أن أشد على يد فرق الأغلبية وأريد أن أقول لهم بأنهم يلعبون دورا أساسيا فبطبيعة الحال بالنسبة للحكومة هم مصدر الثقة ونحن جميعا نعمل ونناضل من أجل تكريس المشروع الديمقراطي والحداثي بالبلاد الذي يقول به صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

نريد أن نقول بأننا نعتبر بأن هذه الأغلبية هي كما قال أحدهم ناصحة وصريحة وهذا بطبيعة الحال ما نعهده فيها لأننا نتصاحب معها في العمل من أجل توطيد التطور الديمقراطي والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي وبلادنا.

أريد كذلك أن أشكر فرق المعارضة، بطبيعة الحال، هي لها أن تقوم بمواقفها وبنقدها وهذا شيء لا حرج فيه وبدون أن أدخل في مجال هو غير مفيد يمكن لي أن أطمئن الجميع بأننا لم نتغير سياسيا وأكثر أخلاقيا وأننا سنبقى كما تعرفوننا جميعا نناضل ونجتهد ونعمل في واجهة العمل الوطني والتقدمي والديمقراطي وسنعمل معكم إن شاء الله ضد محاربة الامتيازات واقتصاد الريع والفساد والإفساد والعمل من أجل تخليق هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات بين الإدارة والمجال الاقتصادي والعمل بالأساس على توطيد نموذج الفعالية لأنه بدون فعالية لا يمكن أن نطور بلادنا كذلك التضامن الجهوي والتضامن الاجتماعي.

بطبيعة الحال هناك بعض الملاحظات حول كون الحكومة تستعمل وتبالغ ربما حسب البعض من الفصل 51، يمكن لي أن أقول لكم بأنني أتمنى أن لا أتقدم وأطرح هذا الفصل 51 لأنه فصل دستوري أتمنى من

الفرق هي نفسها أن تحترمه وأتمنى كذلك من البرلمان أن يدخل في نسق جديد الذي يجعل بأن كل ما يعارض الدستور لا يمكن أن يقدم لأنه هو ليس فصل منعزل هو فصل نربطه بالنسق الدستور المغربي الذي هو نسق وهذا شيء يجب أن نعتز به ستند بالأساس على التعددية السياسية في بلادنا.

الانتقادات كما قلت لكم طبيعة لكن اسمحوا لي أن أقول بأنه كل انتقاد يجب أن يحترم نسقا منسجما أن لا يكون يتناقض مع نفسه. فمثلا لا يمكن أن نطلب التقليل من المديونية، وهذا شيء جيد، وفي نفس الوقت أن نطلب الترشيد وهذا شيء جيد وفي نفس الوقت ننتقل ونقول يجب أن لا نحترم الإطار الماكرو اقتصادي للميزانية لأن هذا فيه نوع من التناقض.

السيد الرئيس، أريد أن أسجل باعتزاز التقاء الجميع حول بعض النقط التي يمكن أن نعتبرها هي من الثوابت وأهمها وحدتنا كمغاربة وكقوى وطنية حول الدفاع على وحدة التراب وراء جلال الملك محمد السادس نصره الله وعملنا كذلك ثانيا من اجل ترسيخ المسار الديمقراطي وقيم حقوق الإنسان في بلادنا والاجتهاد بأن لا نرجع إلى الوراء وأن لا ننحرف وأن نعمل على تخليق الحياة السياسية في بلادنا، كذلك يمكن أن نقول بأن قراءة مشتركة تقريبا لأحداث 16 ماي تجعلنا متفقين على ضرورة تمنيع البلاد من كل الضربات التي تستهدفها وتستهدف توجهاتها الديمقراطية والحداثية.

ويمكن أن نعتز كذلك بالمكاسب التي عرفتها بلادنا والتي أشرتم إليها خاصة مكسب مدونة الأسرة الذي ستدرسونه في الأيام أو الأسابيع القادمة والذي هو مكسب كل المغاربة نساء ورجالا، مكسب لصالح التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي لبلادنا.

كذلك يمكن أن أقول بأن هناك توافق تام على ضرورة الاهتمام بالعالم القروي، التنمية القروية التي هي في الواقع تتجاوز قضية الفلاحة ولكن تهتم بقضية العالم القروي في بعد تضامني وتنموي وفي إطار كذلك الاهتمام بالتنمية الجهوية التي تفرض بأن نخرج من التهميش ومن إقصاء العديد من المناطق والأقاليم في بلادنا التي همشت أو أقصيت اعتبارا لها حدث في عدة عقود بل ربما طوال القرن الماضي.

الآن بتركيز، وأنا أحترم كذلك التوقيت، السيد الرئيس، سأقوم بتعليق مركز على التدخلات مع العلم أنني لن أتحدث على القطاعات مادام الحديث عنها كان مطولا مع السيدات والسادة الوزراء في اللجان المختصة ولن أدخل كذلك في التفاصيل مادامت اللجنة المختصة المالية اهتمت بالتفاصيل، سأعمل على تركيز تدخلي حول نقطتين: أولا الميزانية ثم ثانيا قضية التنمية، وربطها بكل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية.

الميزانية في حد ذاتها يمكن أن أقول لكم أنها فيها عناصر الاستمرار، فيها عناصر التجديد باعتبار انه نعمل على متابعة التحكم في الإطار الماكرو اقتصادي لطمأنة بلادنا على ستقبلها ولأن لا نسقط في المشاكل التي عرفتها بلادنا في أواخر السبعينات وطوال الثمانينات التي أدت إلى منزلقات وأدت بالفعل إلى سياسة التقويم الهيكلي لكن مع ذلك يمكن أن نقول بجانب هذا التحكم هناك مكاسب يجب أن نقوم على تقويتها، هناك إصلاحات، هناك جديد هو أن وثيرة العمل تجددت في السنوات الأخيرة سنة من سنة فالأشغال الكبرى تقوت في بلادنا انطلاقا من مشروع طنجة المتوسط وانطلاقا كذلك من وثيرة العمل في مجال الموانئ، في مجال الطرق السيارة، في مجال الماء والتعجيل قبل 98 كنا نبني 15 كيلو من الطرق السيارة في السنوات الأخيرة وصلنا إلى 40 وابتداء من 2003 وصلنا إلى 100 كيلو متر من الطرق السيارة في السنة لا يمكن أن نستصغر هذا المجهود ولا يمكن كذلك أن نستصغر المجهود المتعلق بالطرق في العالم القروي وبالماء وبتوزيع الماء في العالم القروي وبالكهربة وصفة عامة بوثيرة سياسة القرب خاصة الاهتمام الموجود داخل القانون المالي بالصحة وخاصة الصحة القاعدة والاهتمام بمحاربة الأمية وبحاجيات الشباب وبالتكوين المهني وبقضية السكن الاجتماعي الذي سأرجع إليه فيما بعد.

وبصفة عامة داخل هذا القانون من الناحية الكمية هناك اهتمام بتمنيع البلاد روحيا وكذلك سياسيا وكذلك ماديا والعمل في هذا الإطار كثير من التدخلات تهتم بقضية مستوى العجز بنسبة ÷3 بدون خوصصة سيكون العجز أكثر من ذلك 5,6 وكما قلت في مجلس النواب يجب أن نعرف أننا لسنا اورثودوكسيين ولسنا في نفس الوقت مغامرين فيجب كما قلت أن لا نرجع بالمغرب إلى ماكان عليه وخاصة أفنا في عهد العولمة وسيكون من السهل أن نتكلم كلنا عن العولمة دون أن نستخرج من كلامنا عن العولمة النتائج الحتمية الناتجة

على مستلزماتها وعلى تدخلاتها وعلى تأثيرها ومفاعيلها.

ومع ذلك هناك نفقات إضافية وخاصة في الأجور وفي الكتلة الأجرية اعتبارا قبل كل شيء لنتائج الحوارات الاجتماعية ففي السنوات الأخيرة وهذه السنة وفي السنوات القادمة هناك تحسن في مرتبات الإدارة في قطاع الصحة في البداية، المهندسين، قطاع العدل، التعليم، التعليم العالي، إشكالية الترقية الاستثنائية، المتصرفين حاليا، التقنيين، العاملين في قطاع الأمن، الموظفين الصغار في درجة 1 إلى 9 هذه أشياء طبيعية ومشروعة ولكن لابد ان نعلم أنه بطبيعة الحال تؤثر على التوازن العام للميزانية.

هناك من الأشياء الجديدة داخل القانون المالي وهو الاهتمام الخاص الآن بقضايا التقاعد سواء الاهتمام بصندوق التقاعد أو بإدخال عنصر التقاعد المسبق الذي سنعمل على إبرازه ابتداء من سنة 2004 والذي سيؤدي إلى تحسين تأطير الإدارة وفي نفس الوقت إلى إعادة انتشار اليد العاملة تحسين تأطير الإدارة وفي نفس الوقت إلى إعادة انتشار اليد العاملة داخل المجتمع الاقتصادي بصفة عامة وبطبيعة الحال نحن نعتبر أن التحويلات التي ستوجه إلى الصندوق المغربي للتقاعد انطلاقا من هذا القانون المالي وفي الثلاث سنوات التالية ستكون هي المدخل لإصلاح قطاع التقاعد لصالح المتقاعدين حاليا ولكن أكثر لصالح العاملين اليوم الذين سيصبحون غدا متقاعدين، وفي هذا الإطار كما تعلمون السيد الوزير الأول سيجتمع غدا مع بعض المسؤولين الحكوميين ومع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين يوما ونصف دراسيا حول هذه الإشكالية التي يجب أن نهتم بها كثيرا لأننا دخلنا في إطار منعرج ديموغرافي جديد ولأننا الآن بعد سنتين سيكون لنا 50 سنة على استقلال بلادنا ومعنى هذا أنه إدارتنا كذلك شاخت من ناحية تأطيرها وفي نفس الوقت محتاجة إلى أطر جديدة شابة خاصة من الخريجين، هذه المعطيات أساسية بطبيعة الحال ستفرض نفسها.

قضية 7000 منصب إضافة إلى ترسيم 6000 من الموظفين، هناك من يستصغرها، لا لأنه كما قلنا دائما التوظيف في بلادنا ليس هو الذي يحل قضية التشغيل كما هو الحال في العالم الآخر، بل التوظيف يرتبط بحاجيات الإدارة كما أن كل كيان اقتصادي وقد يكون مقاولة لا تشغل إلا ما تحتاج إليه، هذه هي عبارة الفعالية التي نحن نحتاج إليها وإلا إذا لم نتعامل مع هذه المفاهيم فستهمش أكثر بالنسبة للتطور المعولم الذي يعرفه العالم اليوم.

في هذا الإطار بطبيعة الحال مداخيل الخوصصة رغم أهميتها المهم هو نقطتان هو أننا نعمل أن تكن هذه الخوصصة على عكس ما كانت من قبل تتسم بالشفافية، وأكثر من ذلك أن تكون أداة أساسية لتطوير وتفعيل الاقتصاد الوطني وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك النقطة الثانية هو أننا نعمل بأن لا تعتمد في المستقبل ميزانية بلادنا على مداخيل الخوصصة، لذلك بعض الإشارات عن المديونية، يمكن أن أطمئنكم فالمديونية الخارجية نقصت كثيرا في السنوات الأخيرة والمديونية الداخلية إن ارتفعت فارتفاعها لا يضر أولا ليس فقط لأنها مديونية بالدرهم ولكن بالأساس لأن معدل الفائدة داخل بلادنا نقص مثيرا في الخمس سنوات الأخيرة وبالتالي حتى إذا اجمعنا المديونية الداخلية والخارجية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي فهذا الجمع يبين لنا بأن مجموعة المديونية يقل سنة عن سنة وبالتالي هذه نقطة أساسية لتطمئن بلادنا على مستقبلها، لأننا إذا لم نحل مشاكل المديونية عن طريق التحكم في الإطار الماكرو اقتصادي فسنخلق مشاكل لمن؟ لمستقبل البلاد، من يؤدي ذلك؟ بناتنا وأولادنا وبناتهم وأولادهم، لذلك يجب أن نهتم بالحاضر وأن نهتم كذلك بالمستقبل.

القانون المالي بطبيعة الحال وأنا متفق مع السادة الذين تدخلوا يعتبر بأن نظامنا الضريبي الذي هو نظام حديث ووقعت فيه إصلاحات يجب أن نعمل على تطزيره مع العلم أنه دخلنا في مسار مهم أساسي وهو مسار انخفاض سنوي إلى غاية 2010 من

مداخيل الجمارك هذا الانخفاض هو لصالح من؟ لصالح المقاولة ولصالح المستهلك أي المغاربة وبالتالي هذا هو الذي يجعل بأنه من الضروري أن يكون لدينا نظام ضريبي منيع وقوي، وفي هذا الإطار يمكن أن أخركم بأنه في 2004 سنقدم لكم الإصلاح الضريبي المحلي.

القانون المالي - لا أطيل - ولكن لأؤكد بأنه فيه الكثير من المستجدات والمستحدثات: أولا في مجال البعد الاقتصادي جاء بمقتضيات للنقص من سعر الكهرباء بالنسبة للقطاع الإنتاجي، جاء بإعفاءات جديدة للمصدرين غير المباشرين، أعاد النظر في الرسم على النقل بتوافق مع النقالة، مدد في التفضيلات الضريبية على الشركات التي تريد أن تدخل البورصة تشجيعا للادخار.

أدخل إعفاء جزئيا لتعويض الانقطاع الإداري في حدود تعويض الطرد وأدخل عناصر تمويلية عملية من اجل تأهيل المقاولات المغربية وهذا التمويل الناتج أربع سنوات من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لكي نصل إليه، أقر فوائد التأخير على حساب الخزينة العامة لصالح المؤسسات والمقاولات التي تشارك في الصفقات العمومية وجاء بإصلاح تام لمدونة التسجيل في إطار التبسيط والتجانس والتوضيح ولكن كما قلت في اللجنة في إطار تحضيرنا لمدونة عامة للضرائب، وجاء بإعفاءات لصالح بعض القطاعات وخاصة القطاع السياحي فلا يمكن أن نستصغر هذه المستحدثات.

من الناحية الاجتماعية، البعد الاجتماعي دائما حاضر لأن السياسة المتبعة حاليا تختلف على عكس ما قيل، على سياسة التقويم الهيكلي لأنه هذه السياسة المتبعة تدخل في نموذج واحد وفي نسق واحد التوازن الاقتصادي، التوازن المجالي والتوازن الاجتماعي والتوازن المالي في نفس الوقت ثم هذه السياسة كما سأبين فيما بعد على عكس ما كان من قبل تدخل عنصرا أساسيا هو عنصر الكيف وعنصر الإصلاحات انطلاقا من الإصلاحات السياسية إلى الاقتصادية، إلى المالية، إلى الاجتماعية، حتى في المجال الاجتماعي هناك مستحدثات هادفة إلى تقوية موار الصندوق المغربي للتقاعد لصالح المتقاعدين الحاليين والمستقلين كما ذكرت وإجراءات جديدة لصالح بناء الطرق في العالم القروي عن طريق تحويلات جديدة للصندوق الطرقي وإنشاء مؤسسة خاصة كذلك ثم الشيء الجديد في القانون المالي وهو مقاربة جديدة بالنسبة للسياسة السكنية تأخذ بعين الاعتبار التجربة السابقة وتأخذ مكتسباتها وتغنيها هذه المقاربة هي التي تدفع إلى الزيادة في العرض: عرض الأراضي والى الزيادة في العرض عن طريق تقوية موارد صندوق التضامن للسكن الاجتماعي وفي نفس الوقت خلق الزيادة في الطلب عن طريق خلق صناديق الضمان وهنا أريد كذلك أن أطمئن بأنه هذه المقاربة هي أكثر بكثير من المقاربة السابقة فإذا لم تبق مثلا بعض التسهيلات التي كانت تعطى للموظفين ما أعطي لهم عن طريق صناديق الضمان هي أكثر لأن ما أعطي لهم هو الذي سيسمح لهم بأن يتقدموا إلى البنوك هم وكذلك العاملين بالقطاع الخاص بل أكثر حتى العاملين في القطاع غير المنظم باش البنوك يمكن لهم أن يعطوهم قروضا حتى ل 25 عام بمعدلات فائدة منخفضة أما المقاربة السابقة ديال 25 ألف درهم ما كانتش البنوك غادية فيها.

فلذلك يجب أن نكون عمليين وفي هذا الإطار أريد أن أخبركم أنه في الأسبوع القادم السيد الوزير الأول سيترأس توقيع اتفاقية مابين الحكومة ومابين البنوك حول إنشاء صناديق الضمان، إضافة إلى ذلك هناك في مجال السكة الدور الموسع لمؤسسة محمد السادس الاجتماعية بالنسبة العاملين في قطاع العليم إضافة إلى أن القانون المالي الجديد جاء بصندوق ثاني للتوظيف الجماعي لتشديد القروض العقارية وأحداث آليات لتطوير التوفير من أجل السكن ووسع مجال تدخل مؤسسات السلفات الصغيرة التي شهتم كذلك بالسكن الاجتماعي وبالماء وبالكهرباء وكذلك أقر توسيع حق الخصم من الضريبة على الدخل الفردي على الفوائد الممنوحة من طرف مؤسسات الأعمال الاجتماعية وكذا الشركات، إضافة إلى الجديد الذي تحدثت عليه سابقا بالنسبة لتمنيع البلاد.

لم المهم وهو الإصلاحات عبارة الإصلاحات لم تكن في المقياس السياسي الاقتصادي في المغرب، الآن أدخلناها سواء تعلق الأمر بالإصلاح السياسي أو تعلق الأمر بمدونة الأسرة التي لها أهميتها والتي ربما أهميتها أهم حتى من المعطيات الكمية الاقتصادية ثم الإصلاحات الهادفة إلى تحسين أداء الإدارة في اتجاه اللاتمركز وفي اتجاه كذلك التقاعد المسبق الذي تحدثت عليه وفي اتجاه التخفيف من المساطر ثم المساطر ثم بطبيعة الحال الإصلاحات الهادفة لتحسين أداء التعليم والعدل والصحة والماء والسكن والنقل التي كلها ستدخل.. إما بدأت في السنوات الأخيرة أو ستتأكد في 2004 أو ستدخل إلى مرحلة التطبيق في السنة القادمة، إضافة إلى حقل التقاعد، إضافة إلى الإصلاح لقطاع التمويل وفي هذا الإطار السيد الرئيس أريد أن أخبركم بأن مجلسكم سيتوصل ربما اليوم أو أمس أو غدا بمشاريع جديدة تتعلق بالإصلاح البنكي المتعلقة بإصلاح النظام البنكي وكذلك إصلاح نظام بنك المغرب.

هناك بعض التدخلات ربما تقول أن ميزانية البلاد لا تتغير، أبدا أولا يجب أن فقرا الميزانية في كليتها وهذا يجعلني أن أقول بأنه من مراجع الميزانية المخطط، طبعا المخطط لم نبق في عهد الاتحاد السوفيتي، هذا مخطط توجيهي، بل أكثر من هذا لن أقول لكم إلا الأشياء التي لم تكن موجودة في المخطط وهي الآن

تطبق: ميناء طنجة المتوسط لم يكن في المخطط، الطريق المتوسطي لم يكن في المخطط، محاربة الجفاف في سنوات الجفاف لم تكن مقررة في المخطط، نجاح عملية الخوصصة وما أدت إليه من إنشاء صندوق الحسن الثاني لم تكن في المخطط هذا المهم ومع ذلك الإطار الماكرو اقتصادي المحدد في المخطط سنتجاوزه إن شاء الله بالنتائج رغم ثلاث سنوات من الجفاف لأن معدل النمو - وسأرجع لهذه القضية - في المغرب يتحسن وأعطيكم الأرقام سنة عن سنة.

في الميزانية يجب أن ننظر إلى شيء مهم المقاصة نصيبها يتقلص أ،ا معكم لأن الكتلة الأحرية لازالت مرتفعة هذه نقطة تعتبر حتى دوليا من نقط ضعف المغرب لكن بصفة عامة نأخذ مثلا استثمارات الجولة ماشي فقط ديال الميزانية، مثلا نأخذ بعض الوزارات، وزارة السكنى ميزانيتها ليست هي الأساس، صندوق الاسمنت هو أهم من ميزانيتها ثلاث مرات، نأخذ وزارة العدل ووزارة الثقافة، السياحة إما يعتمدون على صناديق أو يعتمدون على مؤسسات عمومية ثم المؤسسات العمومية تلعب دورا أساسيا في الاستثمار ولذلك مجهود الدولة سيزداد في 2004 بـ10٪ ليست سهلة في عالم اليوم، ما هي البلدان اللي فيها الآن رقمين 1و10 قليلة فلذلك مجهود يعمل في البلاد يجب أن نعمل دائما على تطويره، أنا معكم الطموحات والمطالب كثيرة في البلاد هي طموحات حررتها فترة التناوب وهذه هي الإيجابية التاريخية لفترة التناوب وما بعدها.

الآن سأمر، السيد الرئيس، إلى إشكالية التنمية بعض التدخلات داخل اللجنة وهنا تقول وضعتم فرضية 3٪ في السنة الفراطة القديمة وهي محدودة إلخ.. أولا هي ليست فرضية على أنه ستكون لنا 3٪ نتمنى أن يكون النمو أكثر هي فرضية واقعية من بعد سنة نحمد الله كانت فيها أمطار ونتمنى الخير إن شاء الله في المستقبل لكن هي فرضية بنينا بها القانون المالي والقانون المالي لابد له من أرضية، لا يحق أن يبني على الرمال، يجب أن يبني على الأصح، بنينا بها القانون المالي هذا بالأساس طبعا كاين اللي قال اليوم مثلا بأن سعر النفط الذي وضعتم أقل مما هو الآن كاين، يمكن أقل حنا باقين ما دخلناش ل 2004 ثم ثانيا حتى هذا سعر الآن اللي بقي مرتفع خلال 2003 لم نتضرر منه الآن الدولار نزل الآن أكثر من 20٪ على ما كان عليه إذن عملية سعر النفط مرتبطة بالدولار لكن اللي بغيت نقول واللي مهم هو التيار اللي كاين الآن في بلادنا، في الثلاث سنوات الأخيرة معدل النمو المتوسط تجاوز 5٪ قبل تلك الفترة كان معدل النمو أقل من ÷2 طوال التسعينات فمعنى هنا وأكثر من ذلك وهذا ما نسجله أنه بدأنا سنة التسعينات فمعنى هذا وأكثر من ذلك وهذا ما نسجله أنه بدأنا سنة عن سنة نستقل عن تأثير التساقطات المطرية نستقل وأقول لكم الرقم ب 3ر0 في السنة بنيويا حاجة ماشي صغيرة حاجة كبيرة وخصها مجهود كبير، خصها تراكمات ادخار وخصها زيادة في الاستثمار ولكن مع ذلك نحمد الله أننا نتقدم نظرا للإصلاحات اللي المغرب بدأ يعرفها، ثم كذلك نظرا لبروز بعض القطارات الجديدة للتنمية، السياحة في المغرب أهميتها الآن ماشي هي الأهمية اللي كانت عندها من قبل، بعض الصناعات الإلكترونية ما كانتش هاذي خمس سنين الآن موجودة، الصناعات الكهربائية ما كانتش ورغم الصعوبات والمنافسة، والمنافسة خطيرة الآن خاصة بالنسبة لكن الصناعات اللي كتجي من آسيا واللي كتجي مت الصين وتجي من أوروبا الشرقية لكن مع ذلك ورغم أنه المجال المغاربي مقفل فكاين اجتهاد وخصنا نعملو على الدفع به، فأنا لا أقول ما عندناش مشاكل بالعكس غادي نتكلم على المشاكل وغادي نقول بأنه عندنا الفقر والفقر المدقع اللي عندو طبيعة بنيوية وتاريخية والذي يجب أن نعمل أن نجابهه.

يمكن أن نقول بأن إشكالية التنمية هي مرتبطة باستثمارات الدولة وباستثمارات القطاع الخاص وهنا يمكن أن نتحدث على القرارات المصاحبة الضريبية والجمركية لصالح القطاع الخاص يمكن أن نتحدث كذلك على القرارات التأهيلية وكذلك الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة التي ستؤسس فيما بعد للتبشير خارجيا بالاستثمار وبالتجارة الخارجية بالمغرب ثم بالعملية التي ندفع لها في الحكومة من أجل تنشيط خطوط القروض المفتوحة من طرف بعض الدول، هناك دول أصبحت تثق في بلادنا فبعد زيارة الرئيس الفرنسي جاءت زيارة الوزير الأول الإسباني الذي يمكن أن نقول بأنه وقعنا معه اتفاقيات تعاون المالي تقوم بها إسبانيا الآن في العالم مجهود ليس ضعيفا ولا يمكن أن يعطي هذا المجهود لأي أحد ولكن الثقة نتاعهم أولا وقبل كل شيء في قدرة بلادنا على القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أنه بالنسبة للقطاع الخاص الإجراءات

الهادفة إلى تخفيض كلفة الإنتاج وخاصة الكهرباء والدور الذي تقوم به والذي أشار إليه بعض السادة المستشارين والذي يقوم به الآن صندوق الحسن الثاني أو تقوم به بعض المؤسسات مثل صندوق الإيداع والتدبير في مجال السياحة وفي مجال خلق المواقع السياحية في عدة مناطق بالبلاد.

أريد هنا أن أشد على يد كل من يريد أن يكون معنا لمحاربة الفوارق حتى في المرتبات والانحرافات وأن يجتهد معنا من اجل التخليق ويمكن لي أن أقول لكم بأنه بالنسبة للمؤسسات العمومية ربما الحديث على بعض المشاكل بالمؤسسات العمومية أتمنى أن يقول الناس بأن هذه المشاكل كانت أما الآن فيمن لي أن أقول لكم بأننا استطعنا أن نطوق هذه المؤسسات من الانحرافات التي كانت تعرفها.

هناك كذلك حركية في بلادنا في المجال البنكي، في الأسابيع الأخيرة هناك ارتباطات جديدة داخل المجال البنكي لأنه هناك شعور بأن البنوك المغربية إذا بقيت صغيرة لن تبق قادرة على مواجهة تحديات العولمة والأقلمة ولكي تلعب دورا حتى بالنسبة للتمويل الاقتصادي، لكن أنا معكم كذلك مثلما أقول بضرورة أن تكون الميزانية لصالح التنمية أنه القضية الاجتماعية أساسية، القضية الاجتماعية هي قضية البطالة، قضية الشغل وهذا شي مشروع بل مقلق بالنسبة لنا كمغاربة وبالنسبة لنا.. البطالة وخاصة المثقفين متواجدة بالنسبة لكل الأسر بكل المناطق مع ذلك لابد أن أقول بأنه هذه القضايا الاجتماعية أولا مرتبطة بوثيرة النمو ولابد أن نقول بان البلاد تقدمت في محاربة الفقر عن طريق مقاربة سياسة القرب التي تحدثت عليها سابقا، والمهم بالنسبة لنا هو أن نعمل على أن هذه الآلية التي هي إيجابية أن تدفع إلى الزيادة في الإنتاج، إلى تأهيل الإنسان المغربي المهمش والمناطق المهمشة والمقصاة باش عوض في إطار مقاربة تضامنية إيجابية أي ليست مقاربة إسعافية لأن المقاربة الإسعافية لا تعطي على المدى البعيد ولكن مقاربة اقتصادية وتضامنية.

عوامل الإنتاج على أي حال واضحة، عوامل الإنتاج هي أولا قبل كل شيء كما وقع في البلدان التي تطورت هي الزيادة ف الادخار المؤسسي عن طريق التحكم في الإطار الماكرو واقتصادي، ن طريق حل مشاكل صناديق التقاعد، عن طريق الدفع بالسوق المالية وغادي نجيبو لكم قوانين الأسبوع القادم، ستأتيكم من مجلس النواب وعندكم الآن قوانين هادفة إلى تأهيل البورصة في المغرب وتعبئة التوفير عن طريق إصلاح المؤسسات العمومية وعن طريق حل عدد من مشاكل المؤسسات العمومية، مثلا إذا استطعنا إن شاء الله وهذا ما سنعمل به ابتداء من 2004 بحل مشاكل "صوديا وصوجيتا" التي خلقت لنا عراقيل ومنغلقات بالنسبة للفالحة المغربية يمن هذا الحل يكون منفذا كذلك لتطوير الساسة الفلاحية إضافة بطبيعة الحال إلى مجال القطاعات الصناعية الدفع بتقوية القيمة المضافة للعديد من الصناعات الكلاسيكية كالنسيج أو خلق صناعات جديدة التي يمكن للمغرب أن يستقطبها وبدأ يستقطبها حاليا وإضافة إلى جعل السكن الاجتماعي لسد فقط أداة لحل المشاكل الاجتماعية ولكن كذلك قاطرة من قاطرات التنمية في بلادنا إضافة إلى قطاع الصيد البحري وإضافة كذلك إلى الاهتمام بالكلب الخارجي، الاهتمام بالطلب الخارجي هو أنه نتمنى غدا أن المشروع المغاربي يخرج من منغلقه لكي يعطي جاذبية للمنطقة هو أننا نقوي المنزل المغربي باش القوة التفاوضية ديالنا مع الاتحاد الأوروبي تحسن خاصة في 2004 غادي يكون جديد وهو توسيع الاتحاد الأوروبي إلى أوروبيا الشرقية ويمكن للمقاولة المغربية إذا استطاعت أن تجتهد لكي تستفيد من هذه العملية كما أنه يجب أن نعمل على أن نتغلب على كل المحاذير المرتبطة بهذا التوسيع ثم هناك الولايات ونحن الآن معها في مفاوضات ليست سهلة نحن نعمل على الدفاع على قطاعاتنا وخاصة القطاع الفلاحي وسنصل إن شاء الله إلى الوصول إلى النتائج التي يجب أن نصل إليها هذا هو الذي يجعل بأنه تطوير السوق الخارجي كذلك ضروري وفي إطار تحسين الجاذبية لبلادنا.

بعض التدخلات أشارت إلى مقولات حول المغرب في الخارج ولكي أطمئنكم ربما تعرفون هذا صورة المغرب في الخارج صورة إيجابية جدا، الذي أتمناه هو أننا نحن كفاعلين اقتصاديين وسياسيين تكون عندنا تلك الصورة أما الصورة التي هي عند الأجانب خاصة الذين يعرفون كثيرا المغرب هي مهمة ولكن ما خصناش عند الأجانب خاصة الذين يعرفون كثيرا المغرب هي مهمة ولكن ما خصنا نعتمدو فقط على تلك الصورة يجب أن نعمل، أن نجتهد لأن عالم اليوم هو عالم الاجتهاد وعالم التحدي وعالم الرهان إذا بقينا متكاسلين، إذا لم نهتم بخلق شروط التنمية المستديمة فلا يمكن لنا أن نتطور.

إذن سيدي الرئيس في الختام يمكن لي أن نقول لكم بأنه تحت قيادة صاحب الجلالة بلادنا ستستمر في مجال العمل من اجل الإصلاحات الديمراقطية والمجتمعية والإدارية والتحديثية وأن الديمقراطية ليست شعارا يطلق على عواهنه وفي نفس الوقت سنة عن سنة سنجدد الرؤية، سنبدع، سنبتكر من أجل خلق شروط التنمية المستديمة الضرورية، الميزانية هي أداة من أدوات العمل طبعا، أداة لها أهميتها لكن هي أداة من لأدوات التي يجب أن نعمل على تعبئتها من أجل النجاح في هذا المسار، مسار تقوية الديموقراطية في بلادنا، مسار تقوية جاذبية بلادنا، مسار كذلك حماية المنزل المغربي داخليا والسلام عليكم.

السيد أحمد القادري، رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، الآن حضرات السادة ننتقل إلى التصويت على الجزء الأول، الباب الأول الأحكام المعلقة بالموارد العامة المادة 1 لم يرد بشأنها أي تعديل، الموافقون؟ الإجماع.

لمادة 2 لم يرد بشأنها أي تعديل، الموافقون؟ الإجماع.

لمادة 3 لم يرد بشأنها أي تعديل، الموافقون؟ الإجماع.

أخبر المجلس الموقر أن الاتحاد الوطني للشغل قد سحب جميع التعديلات التي تقدم بها، إذن المادة 4 لم يرد شأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 5 لم يرد بشأنها أي تعديل، أعرضها على التصويت الموافقون؟ الإجماع.

المادة 6 ورد بشأنها تعديلان فريق الاتحاد الدستوري، الكلمة للمستشار السيد الزغاري لتقديم التعديلين معا.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

سبق لنا أن طرحنا تعديلاتنا في لجنة المالية ولازلنا متشبثين بهذه التعديلات.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نعرضها على التصويت، أعرض التعديل الأول على التصويت.

الموافقون: 11

المعارضون: 85

الممتنعون: 12

إذن رفض التعديل.

التعديل الثاني نطرحه على التصويت، نفس العدد، رفض التعديل الثاني.

أطرح المادة كما جاءت في المشروع، الموافقون؟ نفس العدد، مع قلب الأرقام: الموافقون: 85، المعارضون: 11، الممتنعون: 12.

المادة 7 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 8 ورد بشأنها تعديلان من فريق الاتحاد الدستوري، أعرض التعديل الأول على التصويت، نفس العدد: للموافقون11، المعارضون، نفس العدد: الموافقون 11، المعارضون: 85، الممتنعون: 12 التعديل الثاني نفس النتيجة.

أعرض المادة 8 كما جاءت في المشروع، الموافقون؟ نفس العدد، يعني الموافقون: 87، المعارضون: 17، الممتنعون: 12.

المادة 3 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 10 ورد بشأنها 12 تعديا، ستة للفريق الاتحاد الدستوري وواحد للفريق الديمقراطي الاجتماعي واثنان للفريق الكونفدرالي وثلاث تعديلات للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أعتقد أن الست تعديلات التي وردت من طرف فريق الاتحاد الدستوري أعرض التعديل الأول على التصويت وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس ألتمس من القاعة أن تعبر، الموافقون على التعديل: 14، المعارضون: 87، الممتنعون: 12.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس،

اللي بغيت نقول هو أنه مجموعة مهمة من هذه التعديلات الحكومة تطرح فيها الفصل 51 يعني التعديلات المتعلقة بالمادة 10، عندنا التعديل الأول للاتحاد الدستوري، عندنا التعديل رقم 5 كذلك للاتحاد الدستوري عندنا رقم 6 للاتحاد الدستوري وعند رقم 3 للاتحاد الدستوري، الفصل 51 وعند التعديل 4 للاتحاد الدستوري للفصل 51، بالنسبة للتعديل رقم للاتحاد الدستوري الحكومة غير متفقة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل رقم 5 للاتحاد الدستوري هو الذي عرضنا على التصويت وكانت النتيجة الموافقون: 14، المعارضون: 87، الممتنعون: 12.

بقية التعديلات اللي فيها الفصل 51 لا تعرض على التصويت، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

التعديل رقم 6، الفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن لا يعرض على التصويت، أكمل السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

عندنا تعديل الفريق الديمقراطي الاجتماعي، الفصل 51 وعندنا تعديلات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التعديل رقم 1، الفصل 51 والتعديل رقم 2، الحكومة غير متفقة معه.

السيد رئيس الجلسة:

تقديم التعديل؟ تفضلوا السيد المستشار.. السيد لهوير كاينة مسطرة عندكم الحق باستعمالها أن تقدموا التعديل والحكومة ستعقب على تعديلكم.

السيد المستشار:

السادة المستشارون،

بالنسبة للتعديل الذي تقدمنا به هو: رفع الجزء المعفى من الضريبة العامة على الدخل من 20 ألف إلى 36 ألف درهم.

التعليل: يهدف هذا التعديل إلى تخفيف العبء الضريبي على الفئات الصغرى والمتوسطة في أفق مراجعة بنية جدول أسعار الضريبة العامة على الدخل والتشجيع التدريجي لدخول القطاع غير المهيكل إلى القطاع المنظم، هذا هو التعديل الذي تقدمنا به السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كلمة للسيد الوزير، التعديل الأول للفريق الكونفدرالي الديمقراطي.

قدم تعديلات الفريق كاملة، كان عندكم تعديلان على المادة 10.

السيد المستشار:

التعديل الثاني هوة فيما يخص إعفاءات المادة 66 الفترة الأخيرة منه التعديل هو: تعويض المغادرة الطوعية للعمل المفاوض حولها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فيما يتعلق بالتعديلين المقدمين من طرف الفريق الكونفدرالي، التعديل الأول والتعديل الثاني.

السيد وزير المالية والخوصصة:

بالنسبة للتعديل الأول الفصل 51 إذن لا يعرض على التصويت، بالنسبة للتعديل الثاني الحكومة غير متفقة عليه لأنه عملية التعويضات المتعلقة بالمغادرة الطوعية يجب أن تكون مرتبطة بنوع من تحقيق العدالة الجبائية باعتبار أنه التعامل يجب أن يكوم موحدا لذلك فإن التعويض الممنوح للأجير سواء كان ناتجا عن الفصل من العمل أو المغادرة الطوعية للعمل أو التعويض عن الضرر، فخصو يطبق عليه المقتصيات اللي كاينة الآن في قانون الشغل وبصفة عامة التشريع المغربي، لذلك الحكومة غير متفقة. شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أعرض التعديل على التصويت، تعديل الفريق الكونفدرالي الثاني:

الموافقون: 26، المعارضون: 87، الممتنعون: لا أحد.

إذن رفض العديل، والآن أعرض المادة كما وردت لأن هناك تعديلات الاتحاد الوطني للشغل سحبت بمعنى أنهم لن يعرضوا على التصويت.

بالنسبة لتعديلات الاتحاد الدستوري خمسة فيهم الفصل 51 لا يعرضون على التصويت وواخد هو الذي ستقدمون لكي تقول الحكومة رأيها فيه..

أنا عندي ستة ولكن إذا كان عندك تعديل نصحح لأنه اللي طلبتو باش يجي للجلسة هو اللي عندنا فريق الاتحاد الدستوري، المادة 10 هناك تعديلات متعلقة بالتعديل رقم 5 يعني ما عندنا إلا ست تعديلات وليس سبعة التعديل رقم 5 والتعديل رقم 6.

المستشار السيد أحمد بنا:

كاين التعديل رقم 6 ورقم 7 و8و9و10و11و12 كلهم صدر في حقهم الفصل 51، كلعطيك أرقام التعديلات 6و7و8و9و10و11و12 كلهم صدر في حقهم الفصل 51..

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم عندنا أولا التعديل رقم 5و6و7 و8 و9 و 10 و11 و12 فيهم ستة اللي هم عندنا موجودين فيهم خمسة الفصل 51 وواحد هو اللي غادي نصوتوا عليه.. الدفوعات متفقين على الفصل 51 لا تعرض أشنو هم التعديلات اللي بقوا لك..

إذن بالنسبة للتعديل الوحيد اللي ما دفعتش الحكومة بالفصل 51 من الدستور بالنسبة للتعديل الوحيد اللي ما دفعتش الحكومة بالفصل 51 من الدستور بالنسبة لتعديلات فريق الاتحاد الدستوري هو التعديل رقم 5 الوارد على المادة 10 أعرض هذا التعديل على التصويت: الموافقون:14، المعارضون: 87، الممتنعون:12 إذن رفض التعديل.

أعرض الآن المادة 10 كما جاءت في المشروع، الموافقون، 87، المعارضون: 26، الممتنعون: لا أحد.

ننتقل إلى المادة 11 لم يرد بشأنها أي تعديل. الموافقون؟ الإجماع.

المادة 12 ورد بشأنها سبع تعديلات، ست تعديلات من فريق الاتحاد الدستوري وواحد للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تعديل الاتحاد الوطني للشغل توصلنا برسالة سحب إذن بقي ستة لفريق الاتحاد الدستوري، السيد رئيس الفريق تقدموا أو تسمعوا لرأي الحكومة؟ تفضل السيد المستشار السيد الزغاري.

المستشار السيد محمد عداب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس، فيما يتعلق بالمادة 6 تعديلنا: يعد هذا الإجراء أمرا اعتياديا لمشاريع القوانين المالية المتعاقبة التي تتقدم بها الحكومة للبرلمان الشيء الذي يجعل الإعفاء في نظرنا هو الأصل وإلغاء الإعفاء هو الاستثناء وبالتالي وتفاديا للتكرار السنوي وتخفيفا لنصوص مشاريع المالية المتتالية شكلا ومضمونا نقترح توسيع أجل الإعفاء إلى نهاية السنة المالية 2007 وهي سنة نهاية ولاية التشريعية للحكومة المالية، هذا لا يمنع إذا اقتضت الظروف مخالفة روح هذا التعديل قد تأتي الحكومة من خلال مشروع لاحق بإجراء يلغي الإعفاء.

التعديل الثاني فيما يتعلق بالمادة 8: من باب التخفيف من كاهل العلاوة على الملزمين الذين يعانون أصلا من وضعية غير مريحة أي في وضعية عجز فالتعديل يقترح تخفيض الحد الأدنى المشار إليه في المادة المدروسة إلى 250 درهم عوض 500 درهم يعني الضريبة على التأخير من 500 درهم إلى 250 درهم وكذلك فيما يتعلق بالضريبة على الدخل، وكذلك في TVA في المادة 8 كذلك كانت في حالة العود إلى المخالفة قبل مضي 5 سنوات على حكم بالغرامة تكتسب قوة الشيء المقتضي به يعاقب مرتكب المخالفة زيادة إلى غرامة تقدر بضعف الغرامة المقررة أعلاه بالحبس من 15 يوما إلى شهر واحد وتسوية المحالفة، كذلك تعليلها تخفيف العقوبة الحبسية من باب تخفيف العبء على ميزانية الدولة ومضاعفة الغرامة من باب الزجر.

وخدمة مصلحة خزينة الدولة هذا هو تعليلنا بالنسبة للمادة 8.

كذلك في المادة 10 تعليلنا على هذا التعديل: فقط التوفيق بين التزامات الحكومة التي جاءت بها ميثاق الاستثمار واكراهاتها المالية للخفيضات الضريبية المؤثرة بصفة مباشرة على التوازنات وحيث أن ميثاق الاستثمار ينص على تخفيض السعر الأقصى للضريبة العامة على الدخل من44٪ إلى 41,5 وأعطى مهلة 10 سنوات لتطبيق هذا التخفيض أي في أفق سنة 2006، نقترح إجراء التخفيض المذكور وفق الجدولة الزمنية المندرجة الآتية وهو كما يلي: سنة 2003: 44، سنة 2004: 43 سنة 2005: 42، سنة 2006: 41,5 وبذلك تكون الحكومة بتطبيقها لهذه الجدولة قد التزمت بصفة تدريجية عبر ثلاث سنوات بمقتضيات ميثاق الاستثمار ووزعت الانعكاسات المالية على عدة سنوات مالية عوض تحميلها كليا بموجب سنة مالية واحدة... بالنسبة لتشجيع الادخار الداخلي من خلال الرفع من الحد الأقصى المحسوب عليه الخصم الذي تنص عليه المادة في نبدها الأول وكذلك تشجيع الشركات وتعاونيات التأمين المستقرة ببلادنا من خلال توسيع قاعدة معاملاتها، هذا بالنسبة للمادة 12 تغيير المادة 29 في نبذها الأول كما يأتي: بالنسبة للضريبة العامة على الدخل كذلك تعليلنا ضرورة تشجيع القاطنين بالمغرب بصفة اعتيادية من أصحاب معاشات التقاعد ذات المنشأ الأجنبي أو خلفه على تحويل رواتب تقاعدهم إلى المغرب وتحويلها بصفة نهائية إلى الدرهم القابل للتحويل وفي ذلك ربح كبير للخزينة العامة هذا التعليل الذي قلنا الرفع من 50٪ إلى 90٪، كذلك تعديل المادة 10.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار التعديلات التي تقرأ ماشي هي المتعلقة بالمادة 12..

آه التعديلات كاملة.. تفضل.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

كذلك تعديل في المادة 10 بالنسبة للضريبة العامة على الدخل، فمقتضيات المادة 104 المكررة تعليلنا تمديد الفترة القانونية التي يبقى خلالها سير المفعول إجراء خصم الفرق ما بين قيمة الاشتراك وقيمة الضريبة وذلك من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات تخفيفا للملزمين الخاضعين بموجب مداخيلهم للضريبة العامة على الدخل السنوات الثلاثة تصبح أربعة ومن شأن هذا الإجراء أن يساعد الملزمين الذين تكون وضعيتهم المالية صعبة على الاستفادة من مدة أربع سنوات عوض ثلاث سنوات في خصم إنفاق الاشتراك في حالة العجز أو فائض على قيمة الضريبة، ولاشك أن هذا الإجراء سيكون له دور إيجابي على مالية هؤلاء الملزمين وللإشارة فأجل الاستيراد بالنسبة للضريبة

على القيمة المضافة محدد في أربع سنوات وبالتالي فالتعديل الآتي يتماشى مع منطق انسجام النصوص الضريبية.

كذلك بالنسبة للمادة 10 بالنسبة للضريبة على الدخل في المادة 105 كما يلي تعليلنا يقترح تطبيق ثلاثة آجال قصوية لعملية الفحص المنصوص عليها في المادة 105 من قانون الضريبة على الدخل وذلك من خلال تصنيف المنشآت على حساب رقم معاملاتها المصرح به في حساب الحصيلات والتكاليف وبذلك يمكن القول بأن هناك منشآت ذات رقم معاملات ضعيف نسبيا يعادل أو يقل عن 20 مليون درهم ونقترح مدة فحص قصوية بالنسبة لها ثلاثة أشهر.

- منشآت رقم معاملاتها متوسط أكثر من 20 مليون ولا يفوق 50 مليون درهم، ونقترح بالنسبة لها مدة فحص قصوية ستة أشهر.

- أما المنشآت ذات رقم معاملات كبيرة أكثر من 50 مليون درهم نقترح مدة فحص قصوية 12 شهرا.

بالنسبة للتعديل في الضريبة كذلك العامة على الدخل المادة 10 بالنسبة لأحكام المادة 109 تعليلنا ملاءمة مع التعديل رقم3. كذلك المادة 12: الضريبة على القيمة المضافة، بالنسبة للمادة 15 في فقرتها الأولى تعليلنا إعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك بالنسبة لبعض المحروقات التي تدخل في صناعة الطاقة الكهربائية، سينعكس عنه أكيد انخفاض في تكلفة الإنتاج، غير أنه قصد الاحتفاظ بنفس مستوى الأثمان بالنسبة للطاقة الكهربائية يرجى آن يجري المكتب الوطني للكهرباء معالجة محاسباتية داخلية وأن تبقى لحكومة على سعر الضريبة على القيمة المضافة في مستواها المخفض 7٪ وذلك من باب الضمانات المستقبلية عن عدم ارتفاع الأثمان بالنسبة للاستهلاك المنزلي.

السيد رئيس الجلسة:

هذا هو التعديل عندكم في المادة 12 السد المستشار الآن دخلتم إلى المادة 12.. اسمح لي السيد المستشار قرأ التعديلات الأولى التي لم يقدمها ووقع التصويت عليها والمادة صوت عليها، الآن بدأ في تعديلات المادة 12، هذا هو التعديل الأول المتعلق..هو سيقدم جميع التعديلات وفي التصويت نحن سنصوت على المادة.. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس، بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة فيما يتعلق بالمادة 12 المادة 15 تعليلنا باستثناء الطاقة الكهربائية المخصصة للاستهلاك المنزلي يمكن للحكومة تطبيق إجراء الرفع من سعر الضريبة المخفض من 7 إلى14٪ كإجراء معوض عما سيترتب عن إعفاءها من الضريبة الداخلية على الاستهلاك عدد من المحروقات المستغلة في صناعات الطاقة الكهربائية.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هذا التعديل الثاني على المادة 12.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة المادة 12 كذلك تعديل المادة 42 كأينة الملاءمة.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل رقم 14.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

كذلك حتى هو فيه الملاءمة بالنسبة لأحكام المادة 49 مكرر، بالنسبة للمادة 12 كذلك..التعديل رقم 15 تعليلنا في هذا التعديل تنسخ الأحكام التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2004 نظرا لانزوائها على هذو غير واضح المعالم ونظرا لخدماتها مصالح شريحة معينة من المستوردين والحكومة في معالجتها للمشاكل المالية التي تربطها بأي شريحة من شرائح الأشخاص سواء الطبيعيون منهم او المعنويون لا يجب آن تتبنى حلولا ترقيعية كذلك للمعالجة القانونية السليمة من خلال اللجوء للتشريع.

المادة 12 كذلك الرقم 16 للملاءمة بالنسبة للتعديلين السابقين، بالنسبة للمادة 14.

السيد رئيس الجلسة:

لا نتوقف عند المادة 12 باش نزيدو في التصويت.. المسطرة اللي وقع فيه، اسمحوا لي السيد المستشار المسطرة طبيعية، السيد المستشار بدل أن يقدم تعديلات المادة 12 بدأ يقدم تعديلات المادة 10 وهي صوتنا عليها ولما وصل إلى المادة 12 أشرت، الآن عندنا ست تعديلات في المادة 12 أعطي الكلمة للسيد وزير المالية لبيان موقف الحكومة، التعديل الأول الثاني الثالث، الرابع، الخامس..

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا للسيد الرئيس، إذن بالنسبة للمادة 12 بالنسبة لتعديل فريق الاتحاد الدستوري الأول والثاني الحكومة تدفع بالفصل 51، بالنسبة للتعديل الثالث الحكومة لا تقبله أريد كذلك أن أخبر المجلس الموقر أن

لا هذا التعديل لهذا النص الذي يهم مرحلة ستة أشهر بالنسبة للمقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها 50 مليون درهم هو جاء نتيجة لتعديل تم بمجلس النواب والذي وقع فيه موافقة مابين الأغلبية والمعارضة في ذلك الوقت، قلت هذا بطبيعة الحال في اللجنة، الحكومة إذن متشبثة إذن بالتعديل كما جاء في مجلس النواب وبالتالي غير متفقة مع التعديل الجديد المقدم للفريق المحترم الاتحاد الدستوري.

السيد رئيس الجلسة:

هذا التعديل الثالث السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

هذا سيدي التعديل الثالث، التعديل الرابع الحكومة غير متفقة عليه لأنها تذكر بأن العقوبات الحبسية في المجال الضريبي لا تطبق إلا في حالة العود إلى ارتكاب المخالفة إذن غير متفقة عليه وبالنسبة للتعديل الخامس الحكومة غير متفقة عليه لأنها هذا التعديل سيؤدي إلى أن ما خليش تجانس ضريبي ما بين TVA اللي تتخلص عند الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة التي تؤدي بالنسبة لداخل البلاد مع العلم أنه كما فسرت بأنه إذا اخذ بهذا التعديل هذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى مشاكل اقتصادية بالنسبة لهذه المؤسسات إلى بطالة ستمس أكثر من 1200 مغربي وبالنسبة للتعديل السادس الحكومة غير متفقة عليه كما قال السيد المستشار هو للملاءمة يتعلق بقضايا العقوبات الحبسية لنفس الاعتبار غير متفقة عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن بالنسبة لست تعديلات تقدموا من فريق الاتحاد الدستوري، التعديل الأول والثاني تدفع الحكومة بمقتضيات الفصل 51 من الدستور ليس هناك تصويت وسنقدم التعديل الثالث للتصويت وستسري مقتضياته على الرابع والخامس إذن أعرض التصويت على التعديل الثالث.

الموافقون: 14، المعارضون: 87، الممتنعون: 12، رفض التعديل، الثالث، النتيجة بالنسبة للتعديل الرابع، بالنسبة للتعديل الخامس وبالنسبة للتعديل السادس.

الآن أعرض المادة 12 كما جاءت في الموضوع، الموافقون: 87، المعارضون:26 الممتنعون: لا أحد.

الآن ننتقل إلى المادة 13 ورد بشأنها ثلاث تعديلات. الأول للفريق الديمقراطي الاجتماعي والذي سحبه والثاني للفريق الكونفدرالي والثالث للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وهو كذلك سحب إذن عندنا تعديل احد هو للفريق الكونفدرالي لكم الكلمة السيد المستشار، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين، بخصوص التعديل هو خاص بالمادة 32 الخاص بحق الشفعة لفائدة الدولة في الفقرة الثانية أضفنا وفي حالة اللجوء إلى مسطرة المنازعات إلى حين أن يبث القضاء في ذلك تعليل هذا التعديل هو في إطار دولة الحق والقانون ومن أجل حماية المواطنين غير الملزمين اتجاه الشطط في استعمال السلطة في بعض الأحيان وخاصة حين يتم النزاع مع الإدارة يجب أن تعطى السلطة القضاء الحق في البث في مثل هذه الحالات شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس، الحكومة غير متفقة مع هذا التعديل الذي قدمه السيد المستشار وأذكر بأنه وفقا لمقتضيات القانون 90 - 41 للمحاكم الإدارية تختص هذه المحاكم بالبث في جميع القضايا المتعلقة الضرائب وخاصة المقتضيات المتعلقة بتطبيق واجبات التسجيل وهنا أرجع للمجلس الموقر إلى المادة 31 كما أنه في إطار نفس القانون المادة 24: يمكن لرئيس المحكمة الإدارية الأمر بإيقاف تنفيذ أي مقرر إداري يتعلق بالمادة الضريبية بناء على طلب للمعني بالأمر لهذه الاعتبارات نحن غير متفقين على التعديل.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، أعرض التعديل على التصويت: الموافقون: 26، المعارضون: 87، الممتنعون: لا أحد، رفض التعديل، إذن أعرض: المادة 13 كما وردت في المشروع: الموافقون:87، المعارضون:26، الممتنعون: لا أحد المادة 13 مكرر لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 14 ورد بشأنها ثلاث تعديلات. الأول لفريق الاتحاد الدستوري والثاني للفريق الديمقراطي والثالث للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سحب، إذن بقي فريقا الاتحاد الدستوري والتعديل الثاني للفريق الديمقراطي الاجتماعي تعديل فريق الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي سحب والآن الفريق الدستوري.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس، أستسمح إذا أعدت التعديلات نزولا عند رغبة الإخوة المستشارين المحترمين الذين ينتمون إلى لجنة المالية فنزولا عند رغبتهم قدمنا التعديلات بعد أن صوت عليها، فعلا السيد الرئيس هذه المادة 14 تعديلنا ينصب على أن هذا الإعفاء يعد في نظرنا غير معلل لسببين وهو يتعلق بالضريبة السنوية على السيارات، المادة 2 الذي تعفى فيه بعض الأصناف، إن هذا الإعفاء يعد في نظرنا غير معلل لسببين لأنه بالنسبة للسيارات المستعملة أو المستخدمة فعليا من طرف ملاكيها فالمعلوم أن السيارات التي مضى على استخدامها أكثر من 25 سنة لابد أن وضعيتها لا تمنح ضمانات للسلامة وبالتالي فقط تشكل خطرا على سائقيها وعلى مستعمل الطريق عموما وثانيا لأنه يعفى ملاكي السيارات المصنفة كتحف أو ما يصطلح عليه بالفرنسية Les voitures de collection، وخلاصة فسلامة المواطنين ومداخيل الخزينة العامة للمملكة يجدان نفسهما مضرورين بالإجراء المذكور ولهذين السببين نسخ المقتضى الجديد أتى به مشروع قانون المالية لسنة 2004. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس كما بنيت داخل اللجنة الأمر ما تيبقاش يتعلق بالسيارات التي عمرها تجاوز 25 سنة والتي هي في الواقع تصبح كما في بلدان أخرى ثروة وطنية تساهم بالأساس في إغناء ميادين الثقافة والرياضة والسينما خاصة في بلادنا ولذلك لديها دور جديد وهذا هو الذي يجعلنا لا نقبل التعديل المقدم من طرف الاتحاد الدستوري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون: 14، المعارضون: 87، الممتنعون: 12.

رفض التعديل.

أعرض المادة 14 كما وردت في المشروع: الموافقون: 87، المعارضون 14، الممتنعون: 12.

ننتقل إلى المادة 15 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 16 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 16 مكرر مادة إضافية وردت لتعديل للاتحاد الوطني سحب هذا التعديل المادة 17 ورد بشأنها تعديل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سحب، إذن أعرض المادة 17 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 18 ورد بشأنها تعديل للفريق الديمقراطي الاجتماعي سحب، إذن أعرض المادة كما جاءت في المشروع، الإجماع.

المادة 18 مكرر لم يرد بشأنها أي تعديل، أعرضها.. اسمح لي، تفضل السيد المستشار السيد عادل المعطي.

المستشار السيد عادل المعطي:

المادة 18، السيد الرئيس، كنا تشبثنا بها كي تكون في الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

اسمح لي السيد المستشار أنتم شخصيا عبرتم على أنكم تسحبون جميع تعديلات الفريق بداية الجلسة.. إذا أردتم التراجع أنا ما عندي مانع.

المستشار السيد عادل المعطي:

أنا لم أقل السيد الرئيس، التعديل الأقل الذي تقدمنا به هو الذي سحبت فيما يخص المادة 4 أما جميع المواد...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار أنا أخذت كلمتكم والآن تتشبثون بعرض التعديل على المادة 18، لكم الكلمة قدموا التعديل على المادة 18.

المستشار السيد عبد السلام الودي:

التعديل بالنسبة للمادة 18 يتعلق سعر الإسمنت الذي هو 0,10٪ للكيلوغرام فأعطينا التعديل أن هذا الرسم يجب أن تؤديه الشركة من أرباحها عوض أن يؤديه المستهلك لأن هذه الزيادة مقترحة في ثمن الاسمنت من شأنها أن ترفع تكاليف البناء ولاسيما بالنسبة لذوي الدخل المتواضع هذا هو اقتراحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

رفع هذا الرسم على الإسمنت شركات الإسمنت قبلته لأنه في نفس الوقت يوجد تعويض بالنسبة له وهو تخفيض كلفة الكهرباء وهذا هو الذي جعلها باش تلتزم أمام الحكومة بأنها ما غادي تعكسش هذا الزيادة على المستهلك وبالتالي نحن نعتبر بأن هذا التدبير غادي يعطي مورد جديد لصالح الصندوق الذي سيساهم في محاربة مدن القصير وبدون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع في سعر الإسمنت.

شكرا سيدي الرئيس وهذا هي الاعتبار الذي جعلنا لا نتفق مع التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل على التصويت، الموافقون، 14، المعارضون: 87، الممتنعون: 12.

أعرض الآن المادة 18 كما وردت في المشروع، الموافقون:87، المعارضون: 14، الممتنعون: 12.

لإذن أعرض المادة 18 مكرر، لم يرد بشأنها أي تعديل، المادة 19 لم يرد بشأنها أي تعديل إذن الإجماع.

المادة 19 مكرر مادة إضافية وردت كتعديل من الاتحاد الوطني سحبت إذن ليس هناك أي تصويت في شأنها.

المادة 20 ورد بشأنها ثلاث تعديلات. الأول لفريق الاتحاد الدستوري والثاني للفريق الكونفدرالي والثالث للاتحاد الوطني للشغل، سحب إذن بقي تعديلات التعديل الأول لفريق الاتحاد الدستوري لكم الكلمة السيد الزغاري.

المستشار السيد محمد عداب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هذا التعديل جاء بالنسبة للتسبيق الممنوح من طرف الدولة لفائدة موظفيها ومستخدميها لأجل تملك مساكن اجتماعية الذي ورد في المادة 20، التعديل: تنسخ أحكام المادة 20 من مشروع القانون رقم 48 - 03 لسنة 2004

التعليل: التسبيق المراد حذفه لعب دورا كبيرا في التخفيف من معضلة السكن بالنسبة لشريحة كبيرة من الموظفين والمستخدمين ولا يزال طموح العديد كبيرا للاستفادة من هذا الإجراء لازال يتماشى بالنسبة للجماعات المحلية وبالتالي وأخذا بالاعتبار أولوية إشكالية السكن خصوصا الاجتماعية منها بالنسبة لصاحب الجلالة نصره الله أولا وبالنسبة للحكومة ثانيا وبالنسبة للشعب المغربي عموما، يرجى من خلال هذا التعديل الإبقاء على الإجراء الإيجابي الذي يمنح من خلاله السبيق لفائدة موظفي ومستخدمي الدولة قصد تملك مساكن اجتماعية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.. تعديل الفريق الكنفدرالي نحن في ا لمادة 20.. 19 هذاك تعديل تاع المكرر ألغيت لأن صاحبها سحب هو أراد أن يخلق مادة جديدة 19 مكرر، حيث انه سحب قليس هناك أي تصويت.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

فيما يخص هذا التعديل نحن نطالب بأنه مواصلة التسبيق الذي كان يمنح للمأجورين الذي كان في حدود 25 ألف رهم وأيضا نطلب أنه هذا المبلغ يرتفع إلى 30 ألف درهم على أساس أن يستفيد منه كل المأجورين الذين دخلهم يصل إلى 60 ألف درهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

كما في علمكم في اللي في العرض ديالي في الجواب اللي درت للسادة المستشارين تكلمت في عمق هذا المشكل ولكن الآن بالنسبة للتعديلات الحكومة تدفع بالفصل 51 وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعتقد أن بعد تشبث الحكومة بمقتضيات الفصل 51 سيبقى علينا أن نصوت على المادة 20 كما جاءت في المشروع إذن الموافقون: 87، المعارضون 26، الممتنعون: لا أحد.

إذن الآن ننتقل إلى المادة 21 وقد ورد بشأنها تعديل من الفريق الديمقراطي الاجتماعي، هل تتشبثون بتقديم التعديل السيد المستشار؟

تفضل.

المستشار السيد عبد السلام الودي:

نحن نتمسك بهذا التعديل بالنسبة ل 1,5 عوض 1٪ من حصيلة الضريبة على الشركات نظرا لأن هذه النسبة المخصصة للجهات غير كافية وذلك من أجل النهوض بالمهام الملقاة على عاتقها والتي من المنتظر أن تعرف انطلاقة شديدة في الأفق القريب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن تعديل لن نبث فيه، المادة 21 كما وردت في المشروع: الموافقون: 87، المعارضون: 14، الممتنعون: 12.

المادة 22، المادة 23، المادة 24، المادة 25 و26و 27، 28 لم يرد بشأن هذه المواد أي تعديل، الإجماع.

ننتقل الآن إلى المادة 29 ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفدرالي الكلمة للسيد المستشار لتقديم هذا التعديل.

المستشار السيد محمد ادعيدعة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

بخصوص هذا التعديل الخاص بالحسابات الخصوصية للخزينة، إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني، أضفنا فيه فقرة هو تخصيص 15٪ من حصيلة الغرامات التصالحية والجزافية للخدمات والأعمال الاجتماعية لفائدة أعوان ورجال الأمن، الهدف من هذا التعديل هو الاعتناء بالأوضاع الاجتماعية لرجال المن وأعوانهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أعرض إذن المادة 29 كما وردت في المشروع: الموافقون: 87 المعارضون: 12، الممتنعون: 14.

المادة 30 ورد بشأنها تعديل من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سحب إذن المادة 30 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 31، 32،33،34،35 لم يرد بشأنهم أي تعديل، الإجماع المادة 35 مكرر مادة إضافة تقدم بها الفريق الكونفدرالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

بخصوص هذه المادة نطالب بإضافة المادة مكررة: إحداث صندوق خاص لامتصاص بطالة حاملي الشهادات: يحدث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى مساعدة العاطلين حاملي الشهادات يتضمن هذا الحساب في الجانب الدائن نسبة من مداخيل الضريبة رسوما مفروضة على نظام الامتيازات وفي الجانب المدين مساعدة خريجي المعاهد والمدارس والجامعات في مرحلة البحث عن العمل.

التعليل: نظرا لارتفاع نسبة العاطلين حاملي الشهادات وأمام تقلص فرص العمل فإن هذا الصندوق سيلعب دور المساعدة والتأهيل خلال مرحلة البحث عن العمل. شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

المادة 35 مكرر لا تعرض على التصويت لأن التعديل دفع بشأنه بمقتضيات المادة 51 من الدستور، إذن ننتقل إلى المادة 36، لم يرد بشأنها أي تعديل إذن الإجماع.

الآن أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون: 87، المعارضون: 12، الممتنعون: 14.

الباب الثاني: أحكام تتعلق بالتكاليف.

المادة 37 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 38 ورد بشأنها أربع تعديلات الأول الفريق الاتحاد الدستوري والثاني للفريق الديمقراطي الاجتماعي والثالث للفريق الكونفدرالي والرابع للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سحب، إذن الكلمة للمثل فريق الاتحاد الدستوري السيد الزغاري.

المستشار السيد محمد عداب الزغاري:

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بالمادة 38 التي تنص على إحداث المناصب، نحن نقترح على الشكل التالي بالنسبة لإحداث 7000 منصب لفائدة القطاعات التالية.

ونلخصها فيما يلي:

- وزارة التربية الوطنية والشباب: 3500.
- وزارة الداخلية: 1000.
- وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي: 800.
- وزارة الصحة: 500.
- وزارة العدل: 500
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن: 200.
- وزارة المالية: 200.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: 250.
- المجلس الأعلى للحسابات: 50

ولتعليلنا لهذا التقسيم ارتأينا تبني تقسيم المناصب الموفرة على النحو الذي أتى به التعديل الآن، بالنسبة

للتعليم العالي ومع دخول الإصلاح الجامعي سنته الأولى برسم السنة الجامعية 2004 - 2003، احتياجات هذا القطاع من حيث الموارد البشرية أصبحت ملحة وحتى إضافة 400 منصب من خلال التعديل المقترح نعتبره غيض من فيض مقارنة مع الاحتياجات المذكورة.

فيما يخص وزارة العدل الخصاص أيضا في هذا القطاع، حيث الموارد البشرية وعلى سبيل المقارنة بلد كتونس يتوفر على6 آلاف قاضي وهو أقل من المغرب مساحة، ساكنة ومن حيث عدد القضايا المعروضة، إضافة إلى كل هذا فالإصلاحات المترتبة عن مدونة الأسرة الجديدة تستدعي لا محالة توفير الإمكانيات البشرية الكافية لإنجاح هذا الإنجاز الذي يحظى برعاية خاصة وتتبع من قبل مولانا صاحب الجلالة.

أما بالنسبة لوزارة التشغيل، فالمناصب المقترحة تدخل في خانة ضرورة تطبيق الحكومة لالتزاماتها من خلال اتفاق 30 أبريل 2003 المنبثق عن الحوار الاجتماعي، حيث تم الاتفاق ودعما للجهاز تفتيش الشغل إحداث مناصب مالية تسمح بمد الجهاز بالموارد البشرية الكافية لمواكبة توسع النسيج الاقتصادي المطرد للمؤسسات الخاضعة لمراقبة جهاز تفتيش الشغل.

أما بالنسبة لوزارة المالية: ضرورة تعزيز جهاز المراقبة في المجال الضريبي ولهذا نقترح توفير 200 منصب لهذا الغرض.

أما المجلس الأعلى للحسابات: توفير 50 منصب وإن كانت غير كافية أخذا بالاعتبار حجم المسؤولية الملقاة على عاتق هذا الجهاز تبنيا للشفافية وإشراك للمؤسسة التشريعية في كل جزئيات الجوانب المالية الاجتماعية والاقتصادية سيكون من الايجابي جدا عدم إدراج أحكام غامضة وعامة من خلال قوانين المالية بناء على هذا الطرح فالتعديل يقترح توزيع المناصب المالية لغير موزعة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2004 كما جاء في الجدول المقترح. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الآن الكلمة للممثل الفريق الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد السلام الودي:

السيد الرئيس،

بناء على هذا الجدول والبيانات الموزعة وكذلك عدد المناصب الموزعة على القطاعات فارتأينا أنه من هاذيك السبعة آلاف منصب باقي ألف منصب اقترحنا إضافتها إلى وزارة الداخلية لأننا مقبلون على تحديات كبرى ولاسيما على غرار الأحداث التي وقعت لتعزيز شبكة الأمن والنقط داخل المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

السيد ممثل الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد خليد علمي لهوير:

شكرا السد الرئيس، هذا العديل ينص على الرفع من مناصب الشغل المحدثة في الميزانية ونحن متفقون في شيء واحد مع السيد الوزير أن عدد المناصب الوزارية ليس هو الذي سيحل مشكل البطالة ولكن نختلف معه بناء على التعقيب اللي دار على التدخلات ديالنا، الجديد في الميزانية هو الإصلاحات والفعالية حنا اعتمدنا على هذه النقطة باش طرحنا هاذ الزيادة في المناصب لأنه الإصلاحات مرتبطة بمجموعة من القطاعات: إصلاح التعليم مدونة الشغل، مدونة الأسرة، يعني هذه كلها إصلاحات اللي خصها طاقم بشري، بل حتى الخصاص اللي كاين السادة الوزراء اللي كانوا حاضرين أو غيرة كانوا يؤكدون بأنه المناصب الحقيقية المطلوبة في هذه الوزارات هو ذاك الشي اللي وضعنا في الجدول وبالتالي مسألة الإصلاحات وهذه مناسبة لكي نعقب على رد السيد الوزير كاين فقط على مستوى الأوقاف في صياغة المشروع كاينة ولكن على مستوى الترجمة ما كيناش.

الجانب الثاني إذا ما رفعنا هذه القطاعات وزدنا أيضا في المحاكم المالية علاش؟ أنتم قلتم السيد الوزير أنتم معنا بمحاربة الفساد المالي والتملص الضريبي ولكن مع الأسف حنا تنقولو أنتم الذين تدبرون الشأن العام ماشي حنا إذن مسؤوليتكم اليوم أنتم باش تقوموا بهاذ العمل وبالتالي كل المناصب اللي حنا مقترحينها داخلة في هاذ التوجهات ديال الإصلاح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة فيشأن التعديلات الثلاثة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

بالنسبة لتعديل الفريق الدستوري والفريق الديموقراطي الاجتماعي أنا أذكر ما قلته عدة مرات داخل اللجنة الموقرة بأنه عادة الحكومة من قبل ما كانبتش كتجيب أي توزيع باش تقترحو أمام البرلمان في الثلاث سنوات الأخيرة بدينا تنجيبو توزيع ولكن هذا خلق لنا مشاكل لأنه لما بدأ تيبان أنه تيتصاوب توزيع مسبق تام بعض الوزارات تأخذ ربما أكثر مما هي

محتاجة إليه أو لا تستعمل ذيك المناصب التي أعطيت لها.

تيبان بأن ما عندهاش ذيك الحاجة وهذا يخلق صعوبات واختناقات ولذلك السيد الوزير الأول طلب من الحكومة باش تبقى تدرس هاذ الإشكالية ولذلك نطلب منكم باش تخليو 1000 منصب على أساس أن توزع من طرف السيد الوزير الأول وغادي يقع هذا في الأسابيع الأولى للسنة مع العلم أنه الاقتراحات التي قيلت الآن لصالح بعض الوزارات هي اقتراحات سليمة ويمكن بدون شك هي اللي غادي يمشي فيها السيد الوزير الأول ولكن بعد أن ننهي الدراسة ماشي غير بشكل هكذا غير مبني على دراسات.

بالنسبة لتعديل الكونفدرالية غادي نصاوبو عليه الفصل 51 أولا ولكن عندي تعليق، الإصلاحات ليست هي الكم، الإصلاحات هي الكيف لأنه الآن عدد من الإدارات فيها عدد من العاملين غير مستعملين الاستعمال الضروري ومن الأحسن أن يعاد انتشارهم لصالح إصلاح ذاك القطاع هذه بصفة عامة يعني قضية الإصلاحات هي أولا وقبل كل شيء كيفية والمغرب محتاج إلى الكيف في كثير من الأحيان أكثر من الكم ولكن الفصل 51 هو الأساس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير إذن بالنسبة لتعديل الفريق الكونفدرالي لن يعرض على التصويت الدفع بمقتضيات الفصل 51.

أعرض التعديل المقدم من طرف فريق الاتحاد الدستوري للتصويت، الموافقون: 14، المعارضون: 87، الممتنعون: 12، رفض التعديل.

أعرض التعديل الثاني المقدم من طرف الفريق الديمقراطي الاجتماعي الموافقون: 14، المعارضون، 87، الممتنعون: 12، رفض التعديل.

أعرض المادة 38 كما ورجت في المشروع، الموافقون: 87، المعارضون: 26 الممتنعون: لا أحد.

إذن ننتقل إلى المادة 39 والمادة 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50 لم يرد بشأن هذه المواد أي تعديل، الإجماع. ننتقل الآن إلى التصويت على الباب الثاني من الجزء الأول، أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون: 87

المعارضون: 12

الممتنعون: 14.

ننتقل للتصويت على مواد الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة.

المادة 51 ورد بشأنها تعديل من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إذن سحب، أعرض المادة 51 كما وردت في المشروع، الإجماع.

المادة 52 لم يرد بشأنها أي تعديل، الإجماع.

المادة 53 كذلك الإجماع، وبهذا نكون قد أنهينا عملية التصويت على المواد المتعلقة بالجزء الأول: المداخيل بكل أبوابه ونعلن للسادة المستشارين المحترمين وللسادة رؤساء الفرق لإخبار السادة المستشارين أن برنامج الغد سيكون على الشكل التالي:

الثلاثاء ابتداء من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الواحدة زوالا جلسة عمومية تخصص لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص اللجن التالية:

1 ـ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

2 ـ لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية

3ـ لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

ـ إبتداء من الساعة الواحدة زوالا إلى الثانية والنصف بعد الزوال:

اجتماع الفرق.

ـ ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال إلى الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال: الجلسة العمومية المخصصة للأسئلة الشفهية، سؤال واحد لكل فريق.

ـ ابتداء من الساعة الخامسة بعد الزوال إلى الساعة التاسعة ليلا جلسة عمومية تخصص لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة باللجان التالية:

1 ـ الخارجية والدفاع والحدود والمناطق المحتلة

2 ـ الداخلية والجهات والجماعات المحلية

3 ـ المالية والتجهيز والتخطيط والتنمية الجهوية.

والمهم التصويت على الجزء الثاني المتعلق بالنفقات، التصويت على مشروع قانون المالية برمته الذي أتمنى ان يكون الحضور فاعلا في التصويت على هذا القانون الذي يرهن سياسة الحكومة إلى سنة.

شكرا، أعلن عن رفع الجلسة.